

كتب فومية

كتب الفلاس والعلماء

شائع رجول في الجزائر

بسم
سيدو (الزكري)

كتب قومية
الكتاب السادس والعشرون

مساعي رجول في الجزائر

بمقام
سعيدو الطرزي

هذا الكتاب

منذ عام ١٩٥٤ وفرنسا تخوض ضد شعب الجزائر المكافح حرباً ضروس جندت لها ما يقرب من نصف مليون جندي من زهرة شبابها ، لكي ترغم الشعب العربي في الجزائر على أن يستكين لأوامرها ، ويلعن لاستعمارها ، وفرنسا هذه ، التي قامت ثورتها تنادى بسيادة الشعب ، وحقوق الانسان ، وحق تقرير المصير ، ترتكب اليوم في الجزائر جرائم يعف عنها كل انسان شريف ، وتنحط في وحشيتها عن ادنى مراتب الانسانية وفرنسا التي اجتاحتها المد النازي وعاشت تحت نير الاستعمار الهتلري أربع سنوات ، وما زالت تعلق جراحها من حرب الهند الصينية ، وموقعة (بيان ديان فو) ، تستأسد اليوم على شعب عربي مسالم يطالب بحقه في الحرية والحياة .

إن فرنسا وقادة فرنسا وزعماء فرنسا ضحية العقد التي ترسبت في نفوسهم من جراء الهزائم المتوالية التي حاقت بفرنسا في كل حرب دخلتها منذ الحرب العالمية الثانية ، وهي تريد أن تحرز نصراً رخيصاً على شعب ، جندت ضده كل أسلحة وامكانيات حلف الاطلنطي ، ومع ذلك لم تزد الا هزيمة واندحاراً .

إن العقلية الخربة التي تسيطر على حكام فرنسا أوردت شعبها موارد التهلكة وأنهكت موارد الشعب الفرنسي وأهدرت طاقاته في حروب استعمارية لا طائل من ورائها ، إن هؤلاء الحكام يرفضون الاقرار بأن عهد الفتح والاستعمار قد ولى ، وأنا نعيش اليوم في عصر انتصار القومية وانتصار سيادة الشعب . .

ليتحرد حكام فرنسا اذن من عقدة النقص هذه ، وليفكوا اعناقهم من الاغلال التي اذلّتهم بها حفنة من العسكريين والمستوطنين

الفرنسيين في الجزائر . وليعلموا علم اليقين أن شعب الجزائر العربي الاصيل لن يهدر دماً شهيداً ، ولن يضيع المكاسب التي احرزها ، ليقيم حريته وعزته هدية الى ديجول لكي يبقيه في الحكم ابداً .

والكتاب الذي بين ايدينا يزيح الستار عن المشاريع الاستعمارية اليائسة التي يحاول بها ديجول استغلال نفسه من بين براثن الفشل ، نعلمها لقراء العربية ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم ، ان الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وإن شعب الجزائر قد غدا طاب قوسين أو أدنى من النصر المؤزر والحرية الحقيقية .

لجنة « كتب قومية »

مطامع فرنسا في الصحراء الافريقية

صدر منذ وقت قريب كتاب « الصحارى أرض الغد » للكاتب الفرنسى والسياسى المورجوازي يركورنيه . وهو من كبار الباحثين فى مشكلات المستعمرات الفرنسية ، الذين يرون فى الصحارى الامل المرتقب الوحيد لانقاذ الامبراطورية الفرنسية من الانهيار ودعم الاوضاع الاقتصادية فى جميع أرجائها .

ويبدأ كورنيه بحثه بابراريا للصحارى من قيمة اقتصادية حيث تبلغ مساحتها ثمانية ملايين كيلو متر مربع تمتلك فرنسا منها حوالى ٤٣ من المليون أى ما يعادل ثمانية أمثال مساحة فرنسا نفسها ، وقد أجريت فى أعقاب الحرب عمليات التنقيب الجيولوجية فى هذه المناطق الفسيحة المترامية . ومع أن تلك العمليات لم يتح لها مزيد من الوقت بعد ، فإنها تمخضت عن اكتشافات جديدة ستؤدى الى تغيير ما استقر فى الأذهان عن امكانيات المناطق الصحراوية .

ولم تعد الصحارى تلك المناطق العقيمة الجرداء ، اذ تبين أنها تزخر بموارد غزيرة من الخامات الصناعية الكثيرة : ففى منطقة كولومب - بيشار فى الشمال الغربى الفحم والمنجنيز والنحاس والرصاص ، كما اكتشفت المناجم الغنية بالحديد الخام فى منطقة تندوف ، على بعد خمسمائة كيلو متر من ساحل الاطلنطي وتقدر ثروة هذه المناجم بثلاثة آلاف مليون طن ، ونسبة الحديد فى المادة الخام هى ٣٨ الى ٥٧ فى المائة .

وكذلك اكتشفت حديثا فى موريتانيا (فى فورت جورود وغيرها) مناجم من الحديد الجيد والنحاس ، أما على الحدود المتاخمة لتونس فمناجم من الفوسفات والحديد الخام والرصاص والمنجنيز والاملاح المعدنية والفحم كما تعتبر منطقتا هجر وأحلاب من المناطق الجبلية الغنية بمعادن التنجستين والنيكل والكروم والقصدير والنحاس . وكذلك بالمواد الخام المشعة .

ولكن الثروة الرئيسية فى الصحارى تعتبر اليوم الزيت والغاز الطبيعى . ففى مطلع عام ١٩٥٦ أخذت هذه الثروة تتدفق من منابعها

فى أوجيلي وفى تنجونتورين بالقرب من الحدود الليبية ، ثم اكتشف حقول الزيت الغنية فى حاسى مسعود التى بلغ انتاجها هذا العام ١٠٠ مليون طن ، أى حوالى خمس انتاج منابع الزيت فى الولايات المتحدة . وهناك مناطق كثيرة يحتمل أن يكتشف فيها الزيت فى المستقبل ، كما أمكن اكتشاف الغاز الطبيعى فى مناطق أخرى كثيرة ويقدر بعض الجيولوجيين الفرنسيين ثروة الصحارى من الزيت بما يعادل ربع ثروة الشرق الاوسط الذى تعتمد الدول الرأسمالية عليه فى امدادها بثلاثى مصادرها من الزيت .

وبينما يبرز الكاتب أهمية الصحارى القصوى للمؤسسات الصناعية كمصدر يمدّها بالمواد الخام والوقود ، نجده يؤكد ما للصحارى من أهمية استراتيجية ، تعوض القارة الافريقية عما يعوزها من كفاية استراتيجية من الجهة الغربية ، كما أن هذه الصحارى يمكن أن تكون مقرا للقوات الاحتياطية ، وللقواعد الجوية وسائر الخدمات التى تكون فى مؤخرة القوات العاملة ، واستغلت فرنسا هذه الصحارى فى بادئ الامر كميدان لتجربة الاسلحة ، كما فى منطقة كولومب بيشار التى تشتمل على مطار ، وقاعدتين كبيرتين لتجربة المدفعية واسلحة الطيران الكثيرة ، وعدد من الورش احداها للابحاث الالكترونية وأخرى قواعد الصواريخ الموجهة .

يتبد أن الاهمية البارزة للصحارى فى الوقت الحاضر تبدو فيما تمتاز به من آثار فى الميدان السياسى . فالعناصر الحاكمة فى فرنسا تتجه الى استغلال الصحارى وثرواتها الدفينة - العريضة فى تعزيز مركزها وتقوية قبضتها فى كفاحها ضد حركات التحرر القومى الموجهة فى افريقية . ويزعم كورنيه أن الصحارى الفرنسية ستلعب دورا خطيرا فى دعم السلام والرخاء ، وذلك بخلق مؤسسات نظامية فى افريقية الشمالية قادرة على مد حضارتنا بعناصر النمو والازدهار سياسيا ، واقتصاديا .

وتتمشى مزاعم كورنيه مع تصريح ماكس لوجين وزير الصحارى حيث يقول : « يمكن أن تصبح الصحارى عاملا رئيسيا فى دعم السلام فى أرجاء افريقية » . اذ أنها تعتبر عنصرا أساسيا فى الوضع السياسى والاقتصادى فى فرنسا .

الذهب الأسود

ما هي الحقيقة عن بترول الجزائر ؟

هل يمكن لأبار النفط في الصحراء الغربية وتدفقها أن تغني عن بترول الشرق الأوسط ؟

ولماذا تستندرج فرنسا الشركات الأمريكية والفرنسية إلى المساهمة معها في « السطو » على الثروات الكامنة في صحراء الجزائر ؟

إن هذا التقرير الهام يضع النقاط على الحروف .. ويضع الحقائق الكاملة أمام الذين يجهلون ماذا يحدث تماما في المغرب العربي .

عين ماء في وسط الصحراء .. ومجموعة ضخمة من الآثار القديمة .. هذا كل ما كان يصادف قوافل الجمال التي تمر على الطريق الصحراوي في منطقة « هاسي مسعود » التي تقع على بعد مائة وعشرين كيلو مترا ، وهذه الطريق يبلغ طولها مائة وأربعة وستين كيلو مترا وتمتد من إحدى الواحات في منطقة « عجيل » ومن « نورث ليمان » - وهي إحدى مواقع الفرقة الأجنبية الفرنسية - طريق أخرى تنجّه إلى أبعد مدى تصل إليه العيون .

كل هذا منذ عامين فقط !

أما اليوم فقد تغير الحال تماما ، وانقلبت وحشة الصحراء إلى حركة ، وسكونها إلى صخب ..

إن في منطقة « هاسي مسعود » الآن مطارين كبيرين وآلات لاستخراج النفط مختلفة الأحجام ، ومعسكرات تبلغ الثمانية عشر وتضم بين جنبااتها أكثر من سبعة آلاف عامل وجندي .

والأيدي والآلات كلها تقوم بالحفر والتنقيب عن آبار البترول الكبرى الكامنة في بطن الصحراء ... وقد تم اكتشاف ثلاثة حقول متجاورة للبترول على مقربة من « عجيل » فأصبح عدد الآبار المنتجة في المنطقة كلها أربعة وثلاثين بئرا كلها في أيدي الشركات الفرنسية

والسؤال الذي ينبغي أن يتبادر إلى الأذهان الآن هو : كيف تلعب الصحاري دورها في دعم السلام في افريقية وفي الجزائر بالذات ؟ ويمكننا أن نستمد الإجابة من كتاب كورنيه حيث يقول :

متغرى الثروات القيمة في الصحاري رهوس الأموال في أوروبا الغربية وفي أمريكا مما يشد أزر الإمبراطورية الفرنسية المتداعية ، ويمدها بالعمول المالي والحربي والسياسي ، الذي يتعذر عليها بدونه أن تواصل حربها في الجزائر ، وهكذا يعلن كورنيه في صراحة يحسد عليها الفرنسيون ، أن الصحاري أصبحت جزءا متما للرابطة التي تربط أوروبا وافريقية .

وتعتمد الهيئات الرجعية الفرنسية على برين الثروات الصحراوية في اذكاء الحمية والهاب المشاعر لدى الفرنسيين ، ليسهموا في الصراع الاستعماري ضد الجزائر ، كما تنظر فرنسا للصحاري كمنطقة تدور فيها العمليات العسكرية المباشرة لكبت حركة جبهة التحرير القومي الجزائرية . ويعود كورنيه إلى صراحته النادرة فيعلن أن الصحاري هي فوهة المدفع المسدد لظهر الجزائر .

وأصبح اليوم معظم المؤسسات المالية الفرنسية مصالح في الصحاري وعلى الأخص بنك باريس - نيزرلاند والهند الصينية وبنك اخوان ليزارد ، وهما يديران شركة الصحاري الفرنسية التي ينطوي تحتها عشرون بنكاً والتي تم تكوينها في العام المنصرم .

أما بنك ليزارد فيهتم بعمليات التنقيب عن الزيت : فأنشأ مع رهوس الأموال الأمريكية شركة خاصة لهذا الغرض . كما يساهم في هذه العمليات بنك روتشيلد وويرمز وغيرها من الشركات الكيماوية الفرنسية الكبرى (بشيني ، سان جوبين ، إيرلكويد) وكذلك شركات البترول والمعادن .

ومع ذلك فإن الصحاري ليست محط أنظار رجال المال الفرنسيين وحدهم ، فقد أصبحت ثرواتها الجمة وموقعها الممتاز « ملتقى تتصارع فيه الاطماع السياسية للدول المختلفة » كما يقول كورنيه ، أما ألبرت سارو ، الباحث الثقة في شئون المستعمرات ، فيذكر في مقدمته للكتاب أن « اطماع الدول الأخرى ، وخاصة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية ، تستمد نحو الصحاري ، وستزداد شراحتها لابتلاع نصيبها منها . »

تري .. ما مقدار الزيت الذى يكمن فى أرض أكبر صحراء فى العالم ؟

هذا هو السؤال الذى يتردد الآن على الشفاه فى أوروبا وأمريكا ! وفى كثير من الاحيان تطفو اجابة تقديرية تقول : ان البترول المتوفر فى صحراء الجزائر يمكن أوروبا الغربية من الاستغناء عن بترول منطقة الشرق الاوسط . ومن هنا يقوم سباق بين شركات الزيت البريطانية والأمريكية لمعرفة حقيقة هذا القول المثير . والاندفاع القائم اليوم وراء الزيت الجزائرى يعد من أعجب ما شهدته التاريخ البترولى فى العالم كله .

فلم يحدث فى أى مكان آخر أن قامت فرق التنقيب بالحفر فى مثل تلك الاماكن النائية البعيدة عن الحضارة أو فى منطقة تحتاجها الثورة من كافة أطرافها وجوانبها .

ان حقول البترول الكبرى فى السعودية مثلا لا تبعد عن البحر أكثر من خمسين ميلا ، وبترول الكويت يقع على مقربة من الميناء أما بترول الجزائر فانه مدفون فى أعماق بعيدة من قفار مغلقة من الأرض .

وكانت أول مشكلة واجهت الاستعمار الفرنسى هو الحصول على الماء ، باعتبار أن كل عمليات التنقيب عن البترول يجب أن تبدأ أولا بالبحث عن الماء الذى تحتاج عمليات الحفر الى كميات كبيرة منه وعدم العثور على ينابيع للمياه معناه اضطراب شركات التنقيب الى جلب الكميات المطلوبة من المياه فى سيارات من واحة غير ماهرة تقع على بعد مائة وثمانين كيلو مترا من « عجيل » .

ولكن التعرض لهذه المشكلة كان مفيدا ، فقد عثر على الماء فى صحراء « هاسى مسعود » على عمق يتراوح بين أربعين وستين كيلو مترا ، كما عثر على موارد أخرى على أعماق بعيدة تتراوح بين ألف ومائتين وألف وأربعمائة متر .

وبعد أن اجتازت الشركات الفرنسية العقبات الاولى وأمكنها استخراج البترول من أرض الصحراء الجزائرية وقفت وجها لوجه أمام عقبة جديدة أشد كثودا من سابقتها

لقد رغبت فرنسا فى انشاء خطوط للانابيب لى يتم نقل البترول من الصحراء بطريقة اقتصادية مضمونة .. ولكن كيف السبيل الى ذلك ؟

ان كل الطرق الممكنة التى تؤدى الى البحر الابيض المتوسط تقع عبر أراض تسيطر عليها القوات الوطنية التابعة لجيش التحرير الجزائرى ، وقد حطمت هذه القوات كل المحاولات التى قامت بها فرنسا لنقل البترول عبر هذه الاراضى وما زالت تحظره ورغم ذلك ومع أن حركة البترول قد توقفت عامة فان حكام فرنسا يحاولون الآن اقناع أنفسهم بأنهم سيتمكنون من تصدير البترول المستخرج وسعيا الى ذلك بدأت فرنسا فى شق طريق الى البحر يبلغ طوله تسعمائة وخمسين كيلو مترا . ويصل ميناء « سكيكدة » فى الجزائر بمنطقة « هاسى مسعود » وهسو يتألف من سكك حديدية وخط للانابيب قطره خمسة عشر سنتيمترا .

وعملية كهذه ستكون الحزاة الفرنسية الملايين الطائلة ، ومع ذلك فالأمل ضئيل جدا فى أن تنجو شبكة المواصلات البترولية هذه من هجمات جيش التحرير الجزائرى وضرباته المفاجئة العنيفة .

ومناورة مضبوحة تقوم بها فرنسا الآن .. وتقوم هذه المناورة على استدراج الشركات البريطانية والأمريكية الكبرى الى صحراء الجزائر فى أعمال التنقيب عن البترول واستخراجه وتصديره .

وبدیهى أن فرنسا لا تقوم بعملية الاستدراج هذه حبا بسواد أعين هذه الشركات وإنما بغية استدراج الحكومتين الأمريكية والبريطانية فى المستقبل الى المساهمة معها فى الحرب الوحشية التى تخوضها ضد الشعب الجزائرى للمحافظة على مصالحها البترولية .

ومعلوم أن صناعة البترول الفرنسية لا تزال صغيرة الى درجة لا تستطيع معها استثمار زيت الصحراء الجزائرية بسرعة ولهذا - وبالإضافة الى السبب السابق - فان فرنسا تعرض على الشركات الأمريكية والبريطانية شروطا مغرية لاشتراكها فى استغلال بترول الجزائر ، ومن هذه الشروط أن يكون للشركات الفرنسية الحق فى امتلاك خمسين بالمائة فقط من الاسهم ، وأن لا تقل مدة امتياز التنقيب الممنوح لها عن خمسين عاما .

ولهذا استجابت عدة شركات أمريكية للأغراء الفرنسي ، فعقدت شركة « البتروليين الأمريكيسين المستقلين » اتفاقا مع الحكومة الفرنسية للتغيب عن البترول بين : عذابة فقرت ورغله ، كما تألفت في الجزائر شركات تضم رأسماليين فرنسيين وأمريكيين تقسم أرباحها مناصفة بينها وبين الحكومة الفرنسية .

بنوك الاحتكار الفرنسي وراء مذابح الجزائر

تعرض الكاتب والمقربون لحرب الجزائر في ساحة القتال ولكنهم لم يتعمقوا في معالجة أثر الحرب على فرنسا بالرغم من أن القتال لا يدور في أرضها .

دفع أصحاب بنك « ايونيون باريزيين » وبنك « باريس تيرلاند » شعب فرنسا إلى محاربة شعب الجزائر وحشوا الحكومات الفرنسية على الاتفاق على حرب احتكارية استعمارية خربت ميزانية فرنسا . ولولا المساعدات العسكرية التي تلقتها من أمريكا لانهارت فرنسا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا .

ان معركة الجزائر تدور منذ ما يقرب من أربع سنوات . وقد أعلنت الصحف الفرنسية منذ بداية الحرب أن المعركة لن تطول . وزعم سياسة فرنسا وقادتها العسكريون أن النصر سيتم في ساعات .

لقد كان لاكوست يقول في أحاديثه منذ ثلاث سنوات : « لقد انتهت معركة الجزائر ونحن الآن في ربع الساعة الأخير للمعركة » أعلن وزراء فرنسا مرارا أن معركة الجزائر انتهت وأن الشوار تم اكتساحهم والقضاء على فلولهم نهائيا .

ومن سخريات القدر أن يعلن الآن وزراء الدفاع أنفسهم أن القتال يشتد ، وأن القوات الوطنية تتلقى أسلحة وفيرة وأن هجوم القوات الوطنية بحسب خطة موضوعة وأن الكتائب والطواير تخوض غمار المعارك .

ولكن شعب الجزائر أثبت أنه يريد النصر ، وعزم على نيل استقلاله بقوة السلاح بعد أن فشلت الوسائل السلمية ولم تكن أقوال أقطاب فرنسا سوى سراب خادع فهم لم يتعلموا شيئا

من حرب الهند الصينية التي اضطروا إلى وقف الحرب فيها بعد سيطرة الوطنيين على الموقف ، ووجدوا من يقول ويعلن بصراحة : انهم سادة الموقف وإن كل ما تذيعه فرنسا دعابة رخيصة . لقد بالغ قواد فرنسا في تقدير قوتهم واستهانوا بقوة الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل الحرية .

وبينما كان القتال يقتصر عام ١٩٥٤ على مناطق صغيرة إذ به ينتشر الآن في طول البلاد وعرضها .

وكان شعب الجزائر يقاتل في بداية الحرب بالأيملق والشجاعة فحسب تعينه بعض الأسلحة الخفيفة التي عندها ؟

أما اليوم فقد أصبح مدربا على أحدث فنون القتال . مزودا بأحدث الأسلحة والعتاد . وكانت القيادة الفرنسية تتحدث سابقا عن حرب العصابات القصيرة الامد .

ولكنها تعترف اليوم بأنها تحارب جيشا قويا يكفلها قوت الشعب الفرنسي ودماءه ، واعترفت صحف فرنسا وصحف حلفائهم بأن القوات الفرنسية تشتبك في حرب طاحنة وتمنى بخسائر جسيمة حقا أن شعب الجزائر ضحى بالألوف في سبيل الحرية والاستقلال وفقد المئات في معسكرات الاعتقال وأرواحهم وتحولت المنازل إلى حطام والقرى إلى أكوام من الحجارة ، وشرذ الإهالي من ديارهم ، وحرقت المزارع ، ولكن ماذا حدث لفرنسا نفسها بالرغم من أن القتال لم يدور على أرضها ولم تصب مدنها بأضرار ولم تضرب الدبابات والطائرات حقولها .

ان ما حدث لفرنسا أخطر بكثير مما تحاول فرنسا أن تظهره . لقد حطمت حرب الجزائر فرنسا عسكريا واقتصاديا وسياسيا وفقدت مركزها كدولة كبرى في العالم .

« انهيار الجيش » . . هذا عنوان الكتاب الأخير لجسان بلاتشي المعقب العسكري لجريدة « ليوندا » الذي يتحدث عن وضع القوات المسلحة الفرنسية ويقول في كتابه : « لقد حاربت فرنسا عشرين عاما تقريبا دون توقف . فعند سبتمبر عام ١٩٣٩ وفرنسا تعتبر في حالة حرب - وطوال عشرين عاما لم تتمكن فرنسا من

تدريب قواتها العسكرية تدريباً منتظماً أو تحسين أسلحتها واستراتيجيتها .

ونلاحظ أن أكثر من نصف المعارك الحربية التي خاضها الجيش الفرنسي في هذين العقدین ، كانت خروبا استعمارية .

فمنذ عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٤ اشتركت مئات الالوف من الجنود في حرب الهند الصينية والآن نجد أن ٧٠٠.٠٠٠ جندي أو قرابة نصف جيشها كله يحارب في الجزائر .

وآثر الحروب الاستعمارية في معنوية الجيش أشد وأخطر من أي عامل آخر . ان الفرنسيين حاربوا الهند الصينية أمس ، ويحاربون في الجزائر اليوم وذلك في سبيل أهداف يعرفون أنها غير عادلة لا يؤمن بها غالبية الامة أو الجيش . فضلا عن هذا فانهم يشعرون أن هذه الحروب الاستعمارية قضية فاشلة .

لقد ضاعت الهند الصينية من أيديهم وقريبا ستضيع الجزائر أيضا منهم .

فماذا تكون النتيجة عندما يحارب أحد الجيوش أعواما من أجل أهداف لا يؤيدها ولا يؤمن بها

مشروع قسنطينة

تسمية المشروع :

مشروع قسنطينة هو مجموعة الوعود الاصلاحية التي وردت في خطاب ديجول الذي ألقاه بقسنطينة في يوم الجمعة ٣ أكتوبر ١٩٥٨ . وذلك أثناء زيارته للجزائر بعد نجاح الاستفتاء على دستوره الجديد . وسميت هذه الوعود بمشروع قسنطينة منذ ذلك الوقت على أن تنفذ خلال خمس سنوات . وبذلك فهي عبارة عن مشروع سنوات خمس

محتويات المشروع :

الوعود الخمسة التي تضمنها خطاب ديجول المذكور هي :

- ١ - توزيع ٢٥٠ ألف هكتار على الفلاحين وتؤخذ هذه الكمية بالشراء من ممتلكات الشركتين الفرنسيتين : شركة جنيقوازي والشركة الجزائرية . وممتلكات هاتين الشركتين بعمالة قسنطينة . وتملك الشركة الاولى ٨٠ ألف هكتار بعمالة قسنطينة . وتملك الثانية ١٠٠ ألف هكتار بنفس العمالة كما تؤخذ بقية المساحة بالشراء من الكولون وأيضا من الاراضي التي ستستصلح
- ٢ - بناء ٢٠٠.٠٠٠ مسكن لاسكان الجزائريين بها خلال الخمس سنوات .
- ٣ - إتاحة الفرصة لثلثي أطفال الجزائر لينالوا تعليمهم . وذلك خلال السنوات الخمس .
- ٤ - انشاء ٤٠٠ ألف وظيفة جديدة . وذلك كنتيجة للتصنيع وتنمية عدد الموظفين المسلمين خلال السنوات الخمس .
- ٥ - رفع أجور العمال الجزائريين حتى تكون في مستوى الاجور التي يتقاضاها الفرنسيون بفرنسا . هذا . وقد وعد ديجول بتقديم ٦٠٠ مليار فرنك لتنفيذ هذا المشروع . ويهتف

المشروع كما ذكر راديو باريس عدة مرات الى الارتفاع بمستوى
أكثر الطبقات حرمانا في الجزائر .

المشرف على تنفيذ المشروع :

تعتبر الحكومة الفرنسية أن المهمة الأساسية للمسيو دولو فرييه
المنسوب العام للحكومة الفرنسية بالجزائر هي الاشراف على تنفيذ هذا
المشروع . وقد اختاره ديجول على أساس هذا الاعتبار . والمعروف
أن المسيو دولو فرييه أستاذ اقتصاد سابق بجامعة باريس .

الانتقادات التي وجهت الى المشروع :

وجهت الى المشروع عدة انتقادات من الناحية الموضوعية البحتة
كما وجهت اليه انتقادات سياسية وانتقادات أخرى عامة .

ومن أمثلة النقد الموضوعي البحت ما ورد بمجلة المجاهد (الطبعة
الفرنسية عدد ٤٥ الصادر في ١٩٥٩/٧/٦) .

فقد كتبت المجلة مقالا بعنوان: مشروع قسنطينة سراب ومستحيات
وتناولت فيه المشروع بالنقد . وورد في المقال ما مضمونه .

ان هذه الوعود الخمسة التي بذلها ديجول لا يمكن انجازها للأسباب
الآتية :

١ - لا يمكن القيام بالإصلاح الزراعي والوارد في المشروع :

(أ) لعدم امكان القيام بتنفيذ الإصلاح الزراعي مع وجود حالة
الحرب .

(ب) وجود مانع قانوني وذلك لأن الفنين المشرفين على تنفيذ
الإصلاح وسادة الاستعمار بالجزائر قد أجروا خططاً
وشروطاً تمنع من اجراء الإصلاح الزراعي . وتؤدي الى
ارجاء التنفيذ .

(ج) عدم تدريب الجزائريين الذين يزرعون بطريقة بدائية على
الزراعة بالطرق الحديثة التي تتطلبها الزراعة في اراضي
الإصلاح .

٢ - ينص المشروع على انشاء ٢٠٠ ألف مسكن خلال السنوات الخمس
أي بمعدل ٤٠ ألف مسكن في كل سنة . مع ان احتياجات
الجزائر المنوطة من المساكن قبل الحرب كانت تتمثل في ضرورة
بناء ٨٠ ألف مسكن جديد كل سنة . وذلك بسبب تزايد
السكان وتكاثر النسل . كما يلاحظ أن السلطات الفرنسية
قد هدمت في الحرب الجزائرية مساكن مليوني جزائري . ومن
ناحية أخرى تعد ببناء ٤٠ ألف مسكن كل عام . أي أن فرنسا
هدمت خلال أربع سنوات ضعف ما تريد بناءه .

٣ - لا يمكن لفرنسا أن تقوم بتعليم أبناء الجزائر لأنها لا تسيطر على
معظم الأراضي الجزائرية كما أن مبانئ المدارس قد تهدم أغلبها
بفعل الحرب . كما تحتل القوات الفرنسية جزءا كبيرا منها
كمعقل . كذلك لعدم كفاية عدد المعلمين الذين انقصت حالة
الحرب عددهم . وان كانت فرنسا تلجأ الى تعيين معلمين
بالشهادة الابتدائية فقط ، وهذا بلا شك يؤثر في مستوى
التعليم .

٤ - مسألة مساواة أجور الجزائريين بأجور الفرنسيين في فرنسا هي
في حقيقتها مهزلة من المهازل . فكلنا يعرف أن معظم العمال
في الشركات التجارية (بالجزائر ووهران وعناية) فرنسيون
وحتى الآن ورغم مرور أكثر من ثمانية شهور على مشروع
قسنطينة فإن أجر العامل الجزائري في هذه الشركات أقل من
أجر العامل الفرنسي بكثير . ولم تحدث أي محاولة للتسوية
بل ان هذا التقدير لأجر العامل الجزائري بثلثي أجر العامل
الفرنسي أمر على الورق فقط . حيث أن الواقع أن أجر
العامل الجزائري أقل من ذلك بكثير .

والمعروف أن الاستعماريين وأصحاب الاعمال الفرنسيين
بالجزائر هم السلطة المطلقة . ولا تستطيع الحكومة الفرنسية
أن ترفع أجور العمال الجزائريين رغم ارادة أصحاب السلطة
المطلقة في الجزائر . كما لا يستطيع العمال الجزائريون أن
يطالبوا برفع أجورهم . حيث نقابتهم محنولة . وسكرتيرهم
قد اغتيل على يد فرنسا .

٥ - والوعد الخامس الخاص بخلق وظائف جديدة عن طريق انشاء الصناعات الجديدة وفتح أبواب الوظائف العامة أمام المسلمين . هذا الوعد كاذب . فقد مرت ثمانية شهور بعد خطاب قسنطينة . وأقيمت خلالها سبعون منشأة جديدة . كما أن عشرين أخرى في الطريق إلى أن تقام . وهذه المنشآت أو الشركات تتمتع بمساعدات مالية وإميازات ضرائبية كبيرة . وقد تصل المساعدات الحكومية لها إلى ٨٠ ٪ من رأس المال . ولكن الذي يجب أن نعرفه أن فرنسا تريد عن طريق هذه الشركات أن تثبت اقتصادها بالجزائر . وقد قدمت فرنسا ١٤٠ مليار فرنك من الستمائة مليار لهذه الشركات . وتقوم تلك الشركات باستغلال تلك الاموال لصالحها . ولم يستفد الشعب الجزائري منها بشئ . كما يلاحظ أن هذه الشركات قد أنشأت مشروعات استقلالية لا هم لها الا الربح فقط . . . ولا تستهدف تدعيم الاقتصاد في الجزائر .

هذا هو مقال مجلة المجاهد في نقد مشروع قسنطينة . وقد سمعنا من مسؤول جزائري بالنسبة للوعد الخامس من مشروع قسنطينة فقال : لماذا لم تعط فرنسا الاشراف على هذه الشركات للجزائريين أن كانت جادة حقا في الاصلاح . ولماذا لم تنشئ بنوكا جزائرية . على أن تقوم هذه البنوك بتمويل المشروعات الانشائية في الجزائر . . . ويظهر من ذلك أن الهدف الحقيقي هو تدعيم الاقتصاد الفرنسي والاوربي بالجزائر . وأن يعيش الجزائريون خدما وعمالا في هذه المشروعات . فالهدف الحقيقي هو تشجيع رؤوس الاموال الفرنسية على البقاء في الجزائر أو العودة إلى الجزائر بالنسبة لرؤوس الاموال التي خرجت من الجزائر بسبب حالة الحرب . ومما قيل كذلك في نقد الاصلاح الزراعي أنه اقليمي . . . وأنه يقتصر فقط على عمالة قسنطينة . . . وسر ذلك لدى ديجول أن ولاية قسنطينة هي أشد الولايات ثورة وتمردا . . . وأنه إذا نفذ فيها الاصلاح أمكن ارضاء الشعب الجزائري وصرفه عن ثورته . . . وبذلك تنتهي الثورة في قسنطينة حسب ماتوهم الفرنسيون .

كذلك أخذ على هذا المشروع فيما يتصل بالاصلاح الزراعي أن

مساحة ال ٢٥٠ ألف هكتار ستؤخذ من عدة جهات منها (الكولون) ولكن قانون تحديد الملكية الزراعية ينص على أن الحد الاعلى للملكية الفرد من الكولون هو ٢٥٠ هكتارا . وعلى أن ما زاد عن ذلك يؤخذ منه الا اذا كان يزرعه ويستغله على أسس فنية . . . وهذا الاستثناء الاخير يجعل تطبيق القانون على (الكولون) شبه مستحيل لان (الكولون) يستغلون أملاكهم على أسس فنية . . . وبذلك لن تتوفر كمية الارض المطلوبة لتوزيع على الفلاحين حسب وعود ديجول .

انتقادات أخرى للمشروع :

لعل أعنف ما وجه للمشروع من نقد من الفرنسيين أنفسهم هو ما نشرته مجلة « المستقبل » الاشتراكية في يونيو ١٩٥٩ بقلم ماتي ونجيس تحت عنوان : الحقيقة السياسية لبرنامج قسنطينة .

١ - وجاء في المقال ان خطاب ٣ أكتوبر بالنسبة للرجل الذي رفعه الجيش للحكم كان بصورة أساسية وعلامة سياسية ترمي إلى كسب الوقت عندما يتظاهر صاحبها بتحقيق مشاريع اقتصادية كبرى في الوقت الذي يقوم فيه الجيش بعمليات طمع تمنع كل حل سياسي سريع يمكن أن يأمله الجنرال ديجول .

٢ - ومما يلاحظ أن ٧ ٪ فقط من المبالغ المعتمدة لهذه السنة في الجزائر يخص المزارعين يضاف ١٤ ٪ للري وفي مقابل ذلك نجد ٤٠ ٪ للصناعة والنقل وهذا معناه أن فرنسا تبحث عن الاعمال التي ستفيد منها بسرعة ولا يستفيد منها العاطلون والفلاحون الا بصفة عرضية ومما لاشك فيه أن فرنسا لا تتصرف أزاء الجزائر بوصفها بلادا ناقصة التطور تنهب ثرواتها ولا تهتم بالباقي ولكن من الواضح ان الاولوية أعطيت لاستخدام الطاقة في حين أن التطور الذي تحتاجه الجزائر في الوقت الحاضر يتعلق بالناحية الفلاحية لأن الزيادة في انتاج المواد الغذائية هو الذي يستطيع وحده ان ينقذ السكان المسلمين من المجاعات .

٣ - ان هذا الاتجاه السيئ لمشروع التطور يصاحبه فقدان كامل لكل اصلاح جهازى فاملاك الدولة الواسعة وأمالك الاقطاعيين من نوع بلاشات في (الحلقة وبورجو في الكروم) لم تمس بسوء ولكن

توجيه الزراعة هو أيضا لم يتغير وما يزال مركزا على انتاج الحبوب التي لا يحتاجها الشعب الجزائري ولا يستطيع استهلاكها .

٤ - ثم يتعرض الكاتب بعد ذلك لكشف هدف المشروع من الناحية السياسية فيقول :

عندما ينفذ المشروع ويقوم البرهان على الاصلاح بالعمل لا بالحطب فقط عند ذلك سيظهر السكان بأن وجود فرنسا هو في مصلحتهم ويعتقد ديجول أن الفلاحين عندما يستطيعون أن يبنوا منازلهم ومدارسهم وعندما يجدون العمل وعندما يلاحظون أن مستوى حياتهم قد تحسن وعندما يلاحظون أن بلادهم قد أصبحت فيها الصناعة وإن الفلاحة تنتج أكثر . وباختصار عندما يرون الاخاء الفرنسي فانهم سيفهمون اضرار الحرب التي لا نهاية لها والتي تدعوهم اليها جبهة التحرير فانهم سيتخلون عنها ويتمسكون بالسلام الفرنسي .

هذا هو مشروع ديجول في الجزائر انه ميت العاطفة يستغل تعاسة الجماهير الجائعة . وهو مشروع ذو وجهين لا يهتم بالناحية الاجتماعية الا لكي تمكنه من تطور الحسب ولكنه مشروع واقعي لرجل عسكري صمم أن يكسب بالانهاك حربا خسر معركتها الاولى .

٥ - ثم يؤكد الكاتب أن من أهداف المشروع تخدير الشعب الفرنسي - ويرد على ذلك فيقول :

إن عملية التخدير محاولة لايها منا أن مئات الآلاف من الاموات التي قدمها الشعب الجزائري طيلة خمس سنوات في حربه سيعتبرها أقل أهمية من بضع مدارس أو بضع هكتارات من الاراضي المروية . وإن من التخدير مغالطتنا بأن مشروع قسنطينة سيعالج المشكلة الجزائرية وييسر حلها .

لماذا ؟ لأن مشروع قسنطينة لن يغير ظروف الحياة المادية عند المسلمين الجزائريين حتى ولو طبق بحذافيره ولأنه سيرفع بمقدار ٤٪ من مستوى الحياة في السنة .

وقد قلنا ان رى الاراضي الذي تتوقف عليه حياة مناطق زراعية

واسعة لا يمكن تحقيقه بسبب فقدان الأمن العسكري فمن المستحيل مثلا بناء السدود وسط المعارك يضاف الى ذلك أن المساكن التي بديء فيها ستعوض الذين أجبرهم الجيش الفرنسي على الخروج من ديارهم الى معسكرات التجمع . وأخيرا فإن نقص رؤوس الأموال الخاصة لا يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة في المشروع لأن مشاريع الصناعة تتطور بأقل سرعة مما كان منتظرا . والبطالة توشك أن تبعث من جديد في السنوات الخمس الآتية .

وإن الاعتماد على اعتراف الفلاحين « بالرخاء الفرنسي » هو اعتماد في غير محله لأن هؤلاء الفلاحين ما يزالون يرون قراهم تنهدم بواسطة الطائرات وحياتهم في خطر أكثر مما كانوا في الماضي . يجب أن نترك الشعب الجزائري نفسه يحل قضيته .

وكتبت مجلة (المجاهد) الجزائرية في العدد ٣٦ بتاريخ ٢/٦/١٩٥٩ ، كتبت في كشف أهداف مشروع قسنطينة والمصاعب التي واجهها تقول :

إن الناحية الاقتصادية في سياسة الفرنسيين وحربهم الاستعمارية في الجزائر هي ذات اتجاه مزدوج : فهم كما يحاربون من أجل الاستيلاء على الاقتصاد الجزائري كذلك يحلمون بالتغلب على الثورة بالوسائل الاقتصادية ، وليس مشروع ديجول المشهور بخطاب قسنطينة الا صورة من أطماع الفرنسيين وتأخرهم الذهني واعتقادهم بأن فتح حظائر الشغل ورخاء المواطنين الجزائريين بفضل العمل والقضاء على البطالة سيجعل الجزائريين يتخلون عن تأييد الثورة إن لم يقارموا ويعتبرونها حركة تهدم سعادتهم تحت العلم الفرنسي .

فمنذ أن تقدم المندوب الجديد (دي لوفري) وهو يضع المشاريع والخطط ويوالي الاتصال بالمؤسسات الاستعمارية وأصحاب رؤوس الأموال في الجزائر وفرنسا وحتى في أوروبا وأمريكا ويوكل الى اللجان مهمة البحث في امكانية تحقيق مشروع قسنطينة في ظروف الحرب السائدة في البلاد على أن هذه اللجان لم تلبث أن دخلت في خلافات حادة مع الشركات الفرنسية والشركات نفسها لم تلبث أن وجدت نفسها في التناحر التقليدي المعروف الذي يسببه تناقض المصالح الانانية .

فهناك لجنة مقاطعة وهران ولجنة (بيبى) من ناحية وهناك لجان أخرى ترى أنه يجب البدء بإيجاد مصانع صغيرة تساعد على تطوير الصناعة التقليدية ، بينما يرى البعض الآخر أنه يجب الشروع رأسا فى إيجاد المصانع الضخمة من نوع تكرير البترول ومصانع الفولاذ فى عنابة .

كذلك توجد بينهم شركات مترددة فى اعتماد أموالها مثل (اوزينور) الفرنسية التى قال رئيسها : « اننا سنذهب الى الجزائر بالرغم منا لا باختيارنا ، لاننا نشعر بالعصى المرفوعة فوق رؤوسنا » .

على أن هذه الخصومات كلها تدور حول فراغ . اذ أن مشروع ديجول هو فى الواقع خطاب ألقى امام الجماهير وليس مشروعا اقتصاديا جديا ثم ما هو فى أساسه الا فكرة من مخلفات اصلاحات (لكوست) وجدها (ديجول) فى ملفه فأحاطها بجو هائل من الدعاية .

ومن مهام (ديولوفيرى) الآن هو أن يحارل بخبرائه وفنييه أن يجد امكانية لتحقيق اصلاحات (لكوست) التى عجز عن تحقيقها فى عهده رغم حماسه الذى جعله يقول اذ ذاك سنبقى فى العاصمة .

يضاف الى هذا أن الخبراء الاقتصاديين الفرنسيين لم يخفوا على ديجول أن رؤوس الأموال الفرنسية لا تكفى وحدها لاستثمار ثروات الجزائر وأنه لا بد من اشتراك دول السوق الأوروبية المشتركة فيها ولاستنجاد بالشركات الأمريكية .

والخلاصة أن مشروع ديجول الاقتصادى بقدر ما نجده بعيدا عن التحقيق من الناحية العلمية بقدر ما نلمس أنه ليس مشروعا اقتصاديا حقيقيا بل هو مشروع سياسى أى أن ديجول نفسه يعرف أنه مشروع غير قابل للتحقيق ولكنه قد يصلح فى عزل الشعب عن الثورة وتحقيق ما يسميه الخبراء الفرنسيون فى الشؤون الأهلية الجزائرية (خنق الثورة) والدليل على ذلك أن ديجول عندما يتحدث عن هذا المشروع يقدمه الى الجزائريين فى صورة هدية أو هبة أو صدقة واحسان من طرف فرنسا الى الجزائر (العزيزة) على (سوستيل)

وكتبت المجاهد فى العدد ٣٩ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢ تقول : ان (ديلوفيرى) هذا اختصاصى فى المسائل الاقتصادية وقد وقع عليه

اختيار ديجول خصيصا ليحل المشكل الجزائى حلا اقتصاديا عن طريق تحقيق مشروع (قسنطينة) الذى أعلنه الجنرال ديجول فى خطابه بقسنطينة يوم ٣ اكتوبر سنة ١٩٥٨ .

واذن فمهمة الم (ديلوفيرى) كانت تتلخص فى احباط الثورة ووضع حد للحرب بواسطة هذه المشاريع الاقتصادية التى ترمى الى فصل السكان عن الثورة وصرف اهتمامهم الى الحزب اليومى فحسب لكن (ديلوفيرى) عندما باشر مهام وظيفته بالجزائر واصطدم بالواقع الجزائى وجد نفسه أبعد ما يكون عن تلك الخيالات التى اثارته عبارات الجنرال الفخمة واشاراته الطويلة وتأكد من أن هذه المشاريع الاقتصادية والدعاية التى أثبتت حولها لا تستطيع فقط أن تفصل الجزائريين عن الثورة بل تأكد انه لا يمكن تحقيقها ما بقيت الحرب وهذا ما جعل ديلوفيرى يتأكد من فشل هذه الخطة وهذا ما جعله يعرض استقالته عدة مرات على الجنرال ديجول الذى كان يرفضها فى كل مرة .

وتوقع أن (ديلوفيرى) عمل بقدر ما يستطيع لانجاح هذا المشروع وجنب رؤوس الأموال الفرنسية والأجنبية حتى تسدح فى مختلف المنشآت الاقتصادية التى ينص عليها مشروع قسنطينة . لقد نظم دعاية كبيرة لحمل الرأسماليين الفرنسيين والأجانب على استغلال أموالهم فى الجزائر . وفعلًا قدمت الى الجزائر عدة وفود من رجال الصناعة والاقتصاد وزارت مختلف الجهات التى تنوى الحكومة الفرنسية أن تقيم فيها معمل كما زارت على الاخص (عنابة) والونزة وحس ائرمال .

وهذه الوفود المختلفة قدمت من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأمريكا وكانت لنتيجة التى رصنت اليها هذه الوفود هى أنه لا يمكن انشاء هذه المشاريع طمًا بتثبيت الحرب . وقالت هذه الوفود (لديلوفيرى) بكل صراحة . حققنا لك السلم قبل كل شئ . وأنداك نفكر فى اعتماد رؤوس أموالنا فى الجزائر .

ومن الردود الطريفة التى ردت بها مجلة (المجاهد) على مشروع قسنطينة نشرته مجلة فى العدد ٣٨ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٧ . تقول :

تأثير مشروع (قسنطينه) على بلاد شمال أفريقية

ان مشروع (قسنطينه) مشروع خطير لا على الجزائر فحسب بل على افريقيا بتمامها - وانه مشروع درس كشيرو وله صلة متينة بجميع المشروعات التي فكرت فرنسا في اقامتها كالاتحاد الفرنسي وحلف غربي ابحر الابيض المتوسط استثمار خيرات الصحراء وتفجير القنابل الذرية .

وبهذه المناسبة يتحتم علينا أن نتذكر الاحداث التي أدت الى دخول فرنسا الى هذه المناطق وأن نذكر بإيجاز الاساليب التي استعملتها فرنسا لتكون صاحبة الحل والمعقد في هذه البلاد التي لا تمت لها بصلة .

ان ديغول الذي يعتبر نفسه الرجل الاوحد في فرنسا الذي يمكنه أن يبعث مجد فرنسا من مرقده ، ويزيد على أمجادها أمجادا ليس بالرجل الذي يجهل الطرق غير المشرفة التي استحوذت بها فرنسا على الجزائر وافريقيا .

ديغول على بينة من أمره فيما يتعلق باستيلاء آباءه على الجزائر التي كانت تتمتع بسيادتها الكاملة وان قصة المروحة انما هي اسطورة من أساطير الأولين .

أما غزو فرنسا لافريقيا فديغول لم ينس ولا أخاله ينسى الفشل الذريع الذي منيت به جنود فرنسا .

لقد ظهر المعدن الافريقي الثائر من أول يوم وطنست فيه أقدام المستعمر الفرنسي أرض افريقيا الاستوائية ، فعندما بدأت فرنسا محاولاتها لغزو هذه البلاد عام ١٨٤٢ بارسالها المستكشف الفرنسي (ديبراذا) لتتوغل في أراضيها وعاد يطلب القوة العسكرية الى افريقيا الاستوائية عام ١٨٦٠ لاحتلالها ، وأذوق أبناء افريقيا السمر جنودها المسلحين بأحدث الاسلحة مرارة قتال لم يعهدوه من قبل

ان فرنسا مثلما تستطيع أن تقيم مراكز انتخابية تحت حراسة الجيش الفرنسي كذلك تستطيع أن تقيم المصانع والمراكز الاقتصادية وتضعها تحت الحراسة كذلك . . . وتستطيع فرنسا أن تقيم المشاريع الاقتصادية في بلادنا وتحمل طبقاتنا الشعبية على العمل في تلك المصانع ولكن الثورة تبقى مستمرة الى جانب تلك المصانع والى جانب ما سماه دولوفريي « ثورة البترول والاصلاحات » .

ومن الممكن جدا أن تستفيد بعض الطبقات الشعبية من هذه المشاريع ولكن استفادتها ستكون عنصر قوة لثورتنا ولن تكون عنصر ضعف . . . ان فرنسا في امكانها أن تحسن ما شاءت أو ما استطاعت في أوضاعنا الادارية والاجتماعية والاقتصادية ، ولكن لثقت فرنسا أن كل ذلك سيزيد من قوة ثورتنا مثلما كانت وما تزال المجازر والتدمير والاعتداء على الحرمات قد زادت من اشتعال ثورتنا .

ان المشكلة في حقيقة الأمر ليست في القمع ولا في الانتخابات ، وليست في البترول ولا في الخبز وانما هي في شيء يرمز الى كل ذلك والى ما هو أوسع وأعظم وهو أن ثورتنا تجري اليوم تحت ظل علم وطني بقيادة حكومة وطنية . . . وتحت رائد الاستقلال الوطني . . . هذه هي الاهداف السياسية والرئيسية ، وفرنسا الآن مهتمة بالفروع فلنا منها أننا سننسى الأصل .

خلاصة :-

خلاصة ذلك كله . . . ان مشروع قسنطينه مشروع استعماري خبيث . . . وانه مقصود به الدعاية . . . وذلك ما يظهر من تركيز راديو باريس وأبواق الدعاية الفرنسية عليه .

كما يقصد به تخدير الشعب الفرنسي وإيهامه بأن هذا المشروع سيحل المشكلة الجزائرية التي ينس الشعب الفرنسي من وطأتها . . . كما أنه مكمل لسياسة الادماج التي ينفذها ديغول بالفعل دون أن ينطق كلمة الادماج . . . وان المشروع صورة مكررة من مشاريع الاصلاح السابقة التي قدمها المقيمون الفرنسيون العامون بالجزائر أمثال (لاكميت) وسوستيل وسوف يكون مصيره الفشل لأن لمشكلة الجزائر نواحي سياسية غير نواحيها الاقتصادية .

ولم تمض ثلاثة أشهر حتى عادت الحملة بخفى حنين بعد أن فقدت ثلثي رجائها ، ورجع الثلث الباقي يحمل جرحاه .

وكان هذا النشل بداية وسيلة جديدة لغزو افريقيا الاستوائية . . . وسيلة استعمارية جميع المستعمرين في شتى أنحاء الارض . . . وسيلة التسلل غير الشرعى وسيلة خداع الشعوب وتضليلها وتتلخص في ارسال الافراد والبعثات بحجة التجارة وتبادل المنافع وقد نجحت هذه البعثات في عقد بعض المعاهدات مع رؤساء القبائل . . . وكانت الخاتمة هي اجتماع نفر من «قراصنة باريس» ومن سيطروا على الصناعة والمال فيها وقرروا تكوين شركة تتولى عمليات الغزو والاستكشاف في مناطق افريقيا الاستوائية تكونت الشركة في عام ١٨٨٩ وأطلق عليها اسم « لجنة افريقيا الفرنسية » . . . وقرر المسئولون في الشركة ارسال حملة لاحتلال افريقيا الاستوائية ، وأخذوا على عاتقهم مهمة تمويلها ، وأسندوا قيادتها الى « بول كرميل » الفرنسي الذي كان قد زار هذه البلاد عدة مرات وأهم بأهلها ورؤساء القبائل فيها وخبرهم وخبر طباعهم جيدا .

ودخلت الحملة الى أرض افريقيا الاستوائية . . . واستعملت أحط وأبشع الوسائل في قتال أهلها . . . وكانت حجة فرنسا التي حاولت بها تبرير الغدر والعدوان المباشر هي انها لا تقصد سوى تأديب الملوك والسلاطين الذين يسيئون الى التجار الفرنسيين ممن يعملون داخل تلك البلاد . . . والعجيب أنه لم يكن آنذاك تجار فرنسيون داخل افريقيا الاستوائية ، ولكنه عذر أرادت فرنسا به تبرير عدوانها الاتيم ، ولو فرض أن كان هناك حقا تجار فرنسيون وأن الافريقيين قد أساءوا معاملتهم بالفعل . . . فهل من حق دولة أجنبية - مثل فرنسا - مداهمة أصحاب الارض في أرضهم . . . أنيسوا أحرارا في بلادهم يتصرفون فيها كما - يحلو لهم ؟

ان المنطق الصادق يقول انهم أحرار يمنعون من يشاؤون منعه ويسمحون بدخول من يرغبون في دخوله . . . ولكن المنطق الاستعماري لا يعترف بالحق والعدل لانه عدوهما الدود . . .

ومنذ أن استقرت أقدام المستعمر الفرنسي في هذا الجزء من أرض افريقيا الحبيبة بدأت عملية استغلال جشعة لارضه البكر المليئة بالخيرات ، وأشبه الكادح من أجل الحياة ، بدأت جباية الضرائب على الافراد . . . الكبير والصغير . . . الذكر والانثى . . . وأيضا على المواشي بمختلف أنواعها . . . وعلى الارض المنزرعة والقاحلة . . . وهذه الضرائب الباهظة تحول رأسا الى باريس .

وأكثر من ذلك تكونت شركات فرنسية تستولى على الحاصلات الزراعية وتصدرها الى فرنسا تاركة الشعب لضراوة الجوع والاملاق !!

وعلاوة على هذا الاستغلال الجشع بدأ الاستعمار مؤامرة أخرى أشد خطورة وهي مؤامرة القضاء على القومية . . . قومية البلاد الاصلية إذ وضعوا خطة كبرى لصبغ شعب افريقيا الاستوائية متوسلين الى ذلك بقوة الحديد والنار .

هؤلاء القواد أن خير مكان تبدأ به الجبهة الثانية هو شمالى افريقية
لأسباب منها :

١ - أن مراكش أقرب الى الولايات المتحدة عن طريق البحر ،
وليس هناك ما هو أقرب منها سوى غربى أوروبا ، ولكن الألمان
كانوا يحتلون فى ذلك الحين .

٢ - نزول فى مراكش والزحف منها على الجزائر وتونس ثم ليبيا
سيكون بمثابة طعنة فى ظهر روميل ، ولهذا ما كاد ذلك القائد
الالماني يحس بالغزو الأمريكى لشمالى افريقية حتى أسرع الى
التفكير نحو تونس لاجتياز البحر عند أضيق نقطة فيه ، وهذا
المضيق بين طرفى تونس الشمالى وبين صقلية وإيطاليا .

٣ - أن غزو شمالى افريقية يتيح لطائرات الحلفاء أن تضرب
الأهداف العسكرية التى يحتلها الألمان فى جنوبى أوروبا ووسطها
فتقع هذه بين كعاشة جوية كبيرة ، طرفها الأول هو الطائرات
البريطانية التى تغير على أوروبا من شمال وطرفها الآخر هو
الطائرات الأمريكية التى تضربها من الجنوب . ولهذا الأسباب احتل
الأمريكيون شمال افريقية ليتخذوه قاعدة للقفز منها الى أوروبا ،
وقد حدث ذلك ، غزا ايزنهاور ومونتجمرى تونس ثم نزلوا منها الى
إيطاليا نفهم من ذلك أن لشمالى افريقية أهمية كبيرة من الناحية
الاستراتيجية وخاصة إذا فقد الأمل فى الدفاع عن أوروبا من أرض
أوروبا نفسها .

وقد جاء فى جريدة (وورلد تيلغراف) ما يحدد دور شمالى افريقية
فقال : « إذا لم يمكن الدفاع عن أوروبا من داخلها فيجب الدفاع
عنها من الجو ، يعنى استعمال السلاح حيث لا يمكن للطائرات
الروسية اكتشافها ، ويعتقد القواد الغربيون أن الروس يستطيعون
احتلال أوروبا الغربية والجنوبية بسهولة إذا نشبت الحرب ، لأن
لديهم عددا هائلا من القوات البريطانية والطائرات ومعنى هذا أن
الدفاع البرى عن أوروبا مستحيل ، وأن الاحتلال الروسى أمر محتم
إذا نشبت الحرب ، ولا يبقى بعد ذلك سوى الانتقام ، أى الغارات
الجوية على المراكز السوفييتية العسكرية الجديدة فى غربى أوروبا .

مشروع انشاء حلف غربى البحر الابيض المتوسط

١ - الدوافع التى أدت الى الاقتراح بانشاء الحلف :

الدوافع السياسية :

أ - تدعى أمريكا أن النشاط الشيوعى أخذ يتسرب فى أنحاء
هذه القارة بشكل مخيف وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

ب - تبذل أمريكا محاولات ضخمة وسط افريقية بسياساتها عن
طريق تكوين تحالف سياسية وعسكرية تضم دول شمالى افريقية
التي حصلت على استقلالها حديثا .

ج - تهدف أمريكا الى ربط حلف غرب البحر الابيض بأحلافها
العسكرية .

د - تهدف السياسة الأمريكية أيضا من وراء بسط نفوذها فى
افريقية الى مقاومة النفوذ المصرى فيها وعدم تغلغل السياسة المصرية
التحررية فى هذه الجهات ولعزل مصر عن الاقطار العربية .

الدوافع الاستراتيجية :

والدور الذى تريد أمريكا أن تلعبه فى شمالى افريقية .

إذا رجعنا سنوات قليلة الى الوراء رأينا أن قواد هتلر كانوا
يحتلون أوروبا كلها فى يوم ما . ففكرت أمريكا فى غزو هذه القارة ،
وتحريرها من الألمان فماذا فعلت .

درس القواد خريطة أوروبا فوجدوا أن النزول فى غربها فى
أول الأمر مستحيل ، أنه سيتكلف مئات الألوف من الأرواح ، أن
قوات روميل احتلت جزءا من ساحل مصر ، واحتلت ليبيا وتخشى
أن تنتشر منها الى بقية افريقية ثم تغزو الشرق العربى ، فرأى

لهذا لم يكن أمامهم نفر من السيطرة على قواعد شمالى افريقية للدفاع بها يوما ما عن أوروبا .

النطاق الجوى

وقد أنشأ الأمريكيون لهذا الغرض حزامين متعاقبين من القواعد الجوية والبحرية . الحزام الشمالى هو قاعدة بنزرت الجوية والبحرية الفرنسية فى تونس ومالطة ، وجبل طارق وقبرص ، ومطار الملاحة قرب مدينة طرابلس (ليبيا) .

أما الحزام الآخر الواقع خلفه فهو فى افريقية الغربية الفرنسية (السنغال) والقواعد الست الأمريكية فى مراكش وهى :

١ - بورنيوتى نسبة الى المارشال الفرنسى نيوتى . وهى على بعد ٣٠ كم شمال الرباط على ساحل المحيط الاطلنطى .

٢ - قاعدة النواصر وهى على مسافة ٤٠ كم الى الجنوب من مدينة الدار البيضاء .

٣ - قاعدة جوية أخرى فى نواحي مدينة مراكش .

٤ - قاعدة سبدي سليمان الجوية على الطريق الممتد بين القنيطرة ومدينة قلغاس .

٥ - قاعدة بن غادير فى الجنوب شمال مدينة مراكش ٢٠ كم وهى قاعدة جوية . وقد بدأ الأمريكيون فى مفاوضات دول هذه المنطقة لاقتصاص على المطارات ولكى يتسعدوا فى استعدادهم أخذوا يتابعون لاقامة قواعد للصواريخ فى الصحراء الفرنسية الكبرى .

وتعتبر قاعدة بنزرت أكبر قاعدة بحرية فى العالم ويتبين لنا هذا من الارقلم التالية التى تبين أهميتها من الناحية الحربية .

مساحة الماء	القاعدة	الدولة التى تملكها
٣٠ كيلو مترا مربعا	بنزرت	فرنسا
٣ كيلو مترات مربعة	جبل طارق	انجلترا
٣ ٢/١ كيلومتر مربع	فالييتا (مالطة)	انجلترا
١٣ كيلو مترا مربعا	بيرل هاربور	أمريكا

وتستطيع السفن الحربية الكبيرة أن تدخل الى أى مكان بعيد داخل هذه القاعدة فلا يصيبها شيء ، فالقاعدة ثلاثة أقسام : القسم الاول (الخارجى) الذى على ساحل البحر الابيض ، وهو ميناء بحرى واسع حفره الفرنسيون فى جبل (أشكول) المجاور له حظائر للغواصات والمدمرات فى بطن الجبل المطل على البحر حتى يكون بمان من أية غارة ذرية أو غير ذرية وأقاموا فوقه اجهزة للرادار ، أما القسم الثانى من القاعدة فهو البحرية الاولى وهى عميقة فى وسطها تتسع لأكبر السفن الحربية فى العالم .

أما البحرية الثالثة الداخلية فانها ملائى بالترسانات وأحواض اصلاح السفن والمعروف أن عمق الماء أكثر من ٢٥ كيلو مترا مربعا فى هذه القاعدة ، أى أن السفن الكبيرة تستطيع دخوله بسهولة ونظرة واحدة الى الخريطة تبين أن بنزرت تستطيع السيطرة على الحوض الاوسط من البحر الابيض كله ، بل انها تصلح قاعدة لغزو أوروبا من جديد اذا احتلتها القوات السوفيتية بعد نشوب الحرب ثم أخذت قبضة الاحتلال تضعف تدريجيا بعد ذلك .

النواتج الاقتصادية :

كانت فرنسا هى اول دولة فكرت فى استغلال الصحراء ، فأقامت مشروع أوروبا - افريقية وهو مشروع استثمارى جماعى يهدف الى استقطاع مساحة كبيرة من الصحراء تونس ومراكش والجزائر وضمها الى الصحراء الفرنسية الكبرى أو استغلال رموس الاموال الاجنبية فى تعمير الصحراء واستخراج الكنوز المدفونة فيها ، وقد رحبت كل من بلجيكا وهولندا وايطاليا وألمانيا بالمساهمة فى هذا

الموضوع . وعملت كذلك الحكومة الفرنسية على ربط هذا المشروع بالسوق لاوربية المشتركة اذا وافقت كل من ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج على استثمار نحو ٦٠٠ مليون دولار فى انشاء بنك مشترك للطاقة الذرية وأعلنت هذه الدول موافقتها على ربط أسواقها التى فى أوروبا بالأرض الفرنسية والبلجيكية فى افريقية بموجب المعاهدتين اللتين وقعتها فى إبريل الماضى بإيطاليا ويعتبر هذا الاتفاق خطوة أول فى سبيل تحقيق فكرة الاستعمار الجماعى .

وتعلم أمريكا ان افريقية قارة بكر لم تستغل بعد ولذلك تطمح فى أن تفوز بالثروات المعدنية والبتروولية المدفونة فى باطن الأرض ، وهذا يوفر الوقود اللازم لاسطولها فى البحر الأبيض أى بدون الاضطرار الى الاعتماد على قناة السويس . ومن المعلوم أن ميثاق الاطلسطى يربط فرنسا فى مناطق نفوذها الاستراتيجية بأفريقية الشمالية بعلاقاتها خصوصا أن فرنسا كما صرحت جريدة (الاقتصاد) لا تستطيع تحويل الجهود اللازمة لتحقيق مختلف المشروعات اذ هى محتاجة الى رأسمال جديد لا تجده فى أرضها الأصلية نفسها وقد زارت بعثة أمريكية بقيادة الاميرال ستراوس تونس والجزائر فى مايو ١٩٥٧ لهذا الغرض ، وكان العذر الظاهر هو انها زارت تونس بقصد اتفاق لتبادل المعونة الفنية وقد استخدمت فرنسا طائرات أمريكية لضرب قرية سيدى يوسف على الحدود التونسية الجزائرية لان هذه القرية وما جاورها كانت تضم فرق الاغارة على مراكز التونسيين للبحث عن الزيت فى الصحراء الكبرى التى فى جنوبى تونس والجزائر وقد اتفقت فرنسا مع شركات أمريكية على المساهمة معها فى مشروع البحث عن البترول فى الصحراء الكبرى بعد الخطوات التالية :

١ - أصدرت وزارة الصحراء الفرنسية بلاغا فى أواخر فبراير الماضى قالت فيه انها منحت سبعة امتيازات للبحث عن البترول فى تلك المناطق ، منها مركزان تضمهما شركة بترول أمريكية اسمها « اندبندت » .

٢ - هذا علاوة على شركة (فرانس افريه أو منيريكس الفرنسية التى اتفقت مع شركة قبليبس بتروليوم الأمريكية على التعاون معها .

٣ - تآلفت شركة أمريكية فرنسية أخرى للغرض نفسه مثل شركة « بريب فرانك آراب » وشركة أودبيك المتفرعة عن مؤسسة « سينيز سرفيس » .

٤ - دخلت بريطانيا فى هذا الامر أيضا فمنحت الحكومة الفرنسية أذونها لشركة البترول الفرنسية (فالتس) وشركة البترول الانجليزية (بريتييس بتروليوم) .

٥ - منحت الامتيازات الباقية لشركة ناهميساس ، وشركة بترساريب وشركة كريس .

٦ - دخلت هولندا فى الميدان عن طريق شركة شل الهولندية وشركة البترول الجزائرية ويرجع اهتمام أمريكا بالثروات المعدنية والبتروولية فى مناطق هذه القارة للأسباب الآتية :

١ - أن أمريكا بحاجة الى سوق افريقية لتصريف البضائع الأمريكية فيها .

٢ - أن أمريكا تريد السيطرة على اقتصاديات هذه القارة اقامة الصداقة مع دولها ومدها بالمعونات الاقتصادية الأمريكية .

أن الضرائب قد ارتفعت منذ عام ١٩٥٤ بنسبة ٥٠ ٪ وتدور آلة طباعة الاوراق المالية بشكل متواصل .

وبذلك زاد مقدار النقود المتداولة الى ٢٠ مليار من الفرنكات شهريا في المتوسط ولجات الحكومة الى بنك فرنسا وحصلت منه على القروض تلو القروض فهبط احتياط الذهب والعملات الاجنبية في الشهور التسعة الاولى من العام الماضي بمقدار ١٧٣ مليار فرنك واضطر جايار بالاعتراف بخطورة الموقف .

وفي ١٣ مارس شهدت باريس اضراب رجال البوليس فقد احاط ألفان من هؤلاء بالبرلمان وحاولوا أن يشقوا طريقهم الى داخله . ترى ماذا كانوا يريدون ؟

لقد قالت الصحف : انهم كانوا يتهمون الحكم بالعجز وطالبوا بتغيير النظام وبالقضاء التام على الجزائريين .

وثبت أن العكس هو الصحيح فان حرب الجزائر خلقت موقفا شاقا في فرنسا جعلتها تنقسم الى معسكرين :

فريق يطالب بالسلام في الجزائر ويؤيده في ذلك جميع الوطنيين الفرنسيين .

أما الفريق المرتبط برجال المال والاحتكار الذين يستفيدون من الحرب فهو الذي يريد مواصلة الحرب حتى النصر .

ومن سوء حظ فرنسا أن الحكومة تتلقى أوامرها من هؤلاء ، فعملت على القضاء على الحركة الشعبية التي تطالب بوقف الحرب وصادرت المطبوعات وعطلت الصحف ومنعت الاجتماعات العامة ولجات الى جميع أعمال الاضطهاد لمنع الشعب من تفهم حقيقة الموقف في الجزائر وكان في إمكان الحكومة الفرنسية أن تسوى هذه المسألة بمفاوضات تجريها مع الجزائريين فان استمرار الحرب يجعل المسألة الجزائرية تتحول الى مشكلة دولية وتفسد علاقات فرنسا بالبلاد العربية الآسيوية التي تستنكر أعمالها .

واستغلت واشنطن الازمة الفرنسية التونسية للتدخل بشكل سياسي مباشر في شئون شمال أفريقيا عندما ذهب « روبرت مورفي »

بنوك الاحتكار الفرنسية ومذابح الجزائر

في ٢٠ من فبراير نشرت وزارة الشئون الجزائرية تقريرا رسميا عن تكاليف الحرب . . . ويقسم التقرير هذه التكاليف الى ثلاثة أقسام ، القسم الاول هو اعتمادات الميزانية وتبلغ ٣٣ مليار فرنك ولكن هذا المبلغ لا يضم غير المخصصات الخاصة التي تنفق في الحرب ويتجاهل واضعو التقرير أن جزءا كبيرا من الميزانية العسكرية العامة يعتبر في الواقع مما ينفق على الحرب الجزائرية ، بل انهم اقتطعوا من هذه المخصصات الخاصة المبالغ التي اعتادت فرنسا أن تنفقها على قواتها في الجزائر قبل نشوب القتال .

والواضح أن النفقات الاجمالية لحرب الجزائر ، تبلغ ضعف الارقام التي ذكرتها الوزارة في تقريرها .

القسم الثاني عبارة عن الخسائر الناتجة عن انخفاض الانتاج وتقدر بحوالي ٢٧٦ مليار فرنك .

والقسم الثالث يشمل الخسائر التي سببتها التغيرات في ميزان التجارة الاجنبية . وقد قدرت هذه الخسائر بـ ١٤٩ مليار فرنك أي ٤٦ مليارا زيادة في الصادرات من أوازم الجيش و٦٠ مليارا عجز في الاستيراد ناتج عن تحويل الطاقات الصناعية الى الانتاج الحربي .

وهذه الارقام أيضا تمثل الخسائر الادنى في الواقع . . . وقد قدرت مجلة « كاييه دي لاريبليليك » التي تصدرها جماعة من «الراديكاليين» يرأسها منديس فرانس قدرت هذه المجلة الخسائر الاجمالية من هذا القسم بمبلغ ٢٥٠ مليار فرنك .

ومن هذا ترى أن التكاليف الفعلية للحرب الجزائرية تبلغ أضعاف ما قدرته وزارة مسيو لاكوسست فقد قدرته اللجنة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة بـ مليار فرنك في العام .

واضطرت الحكومة أن تلجأ الى سلسلة من الاجراءات التي توفر هذه المبالغ الطائلة ففرضت ضرائب جديدة هذا العام وبذلك نجد

الى تونس في بعثة وساطة وحاول جايبار أن يبقى أمريكا على الحياد ويحتفظ بمفاتيح الموقف في المنطقة في أيدي الاستعمار الفرنسي .

فتقدم في ٧ من مارس بشروع « مجموعة البحر الابيض المتوسط الدفاعية » . والواقع أن هذا المشروع كان مطابقا للمشروع الأمريكي وكل ما في الامر أنه كان يضيف بعض النقاط التي تفيد احتكارات الفرنسيين .

وأثار هذا المشروع معارضة عنيفة في الجمعية الوطنية .

وقال مندريس فرانس في ١٣ من مارس : ان هذا المشروع قد أثار جزعه اذ أنه ينمى فرنسا من مراكز السيطرة في شمال أفريقيا وأعلن السكرتير العام للحزب الاشتراكي الجمهوري « روجر فريسي » أنه يؤدي مباشرة الى تدويل المشكلة الجزائرية .

ان تدهور الدفاع الوطني ، والافلاس المالي ، ونمو الخطر الفاشي هو كشف الحساب للحرب التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري

برنامج دييجول

اختار الجنرال دييجول هذا الاسبوع بالذات ليبدى بتصريحه عن الجزائر ، وليقدم برنامجه في إقامة السلم وحل المشكلة التي استعصت عن الحل منذ أشهر الشعب الجزائري الحرب على الاستعمار الفرنسي . وقد اختار هذا الاسبوع بالذات ليضع الثلج على حماس الامم المتحدة التي عاجلت القضية عدة مرات وعادت اليها كل مرة بعد انصرام سنة دون أن تخطو أى خطوة نحو الحل .

واختار الجنرال أن يقدم هذا العرض بعد أن كان تأكد لديه أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لا تكون هذه المرة في صف فرنسا على الأقل ، وللولايات المتحدة أتباع لا يستهان بأصواتهم في الامم المتحدة . ولهذا فالراجع أن الجنرال دييجول قد اتفق مع الرئيس أيزنهاور عند زيارته لباريس على المخطوط الرئيسية لبرنامج دييجول حتى تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تجد هي وأتباعها منفذا بقيها من معارضة فرنسا في الامم المتحدة .

فالبرنامج المقترح اذن ذو دافع دبلوماسي يجب ألا يغيب عن أذهاننا ونحن ندرسه .

ونعود الى البرنامج لنناقشه مناقشة موضوعية :

نجد أن الشيء الجديد في اقتراح الرئيس الفرنسي هو اعلانه لحق تقرير المصير والتزامه - باسم فرنسا - باستفتاء الجزائريين في الوضع الذي يختارونه لانفسهم . ولم يترك الامر فيها ، وانما أكد أن موضوع الاستفتاء لا يخرج عن حلول ثلاثة :

١ - الاستقلال التام والانفصال عن فرنسا .

٢ - الاندماج الكلي في فرنسا مع المساواة في جميع الحقوق والواجبات :

٣ - انشاء حكومة جزائرية تستند على فرنسا في الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية .

وليس يعني رأى الجنرال ديغول فى هذه الحلول والتوجيهات التى أعطاها ، وان كانت تلك التوجيهات تدل على أنه لم يعرض هذه الحلول بحسن نية . وإنما الذى يعنيها هو الشرط الأساسى الذى وضعه رئيس فرنسا للوصول الى تقرير المصير .

وهذا الشرط هو الهدوء فى الجزائر واجراء استفتاء عام بعد أربع سنوات من التهدة . وقد أشاد الجنرال ديغول بعملية التهدة التى يقوم بها الجيش الفرنسى فى الجزائر . ونحن نعرف أن الجيش الفرنسى يقوم بعملية أكتساح وبحرب إبادة عامة فى الجزائر يسحق فيها القرى والمدن ويقضى على كل رجل قادر على أن يحارب .

وتهدة من هذا النوع لا تمنح الفرصة لتقرير مصير حقيقى فان المنتصر عادة لا يملى الا شروط الهزيمة ولو وصلت فرنسا الى تهدة من هذا النوع - لا قدر الله - لما كانت نتيجة الاستفتاء الا الاندماج فى فرنسا ولو بدون مساواة فى الحقوق والواجبات .

ومهلة أربع سنوات التى يشترطها الرئيس الفرنسى دليل على أنه يقصد الوصول الى النتيجة الهامة من التهدة المفروضة وهى فرض الرأى الذى يريده الجيش المنتصر الذى سيجنى ثمار انتصاره مدة أربع سنوات كاملات - لا قدر الله - وهذا الرأى - كما لا نحتاج أن نؤكد - هو البقاء فى ذيل فرنسا الى الابد .

أما الهدوء المنتج فهو الذى يمكن أن تسفر عنه مفاوضات حرة مع ممثلى الشعب الجزائرى الذين يكونون الحكومة المؤقتة المجهـوزية الجزائرية ، فان الهدنة التى تنتج عن مثل هذه المفاوضات هى الشرط الأساسى بديل التهدة المفروضة بالقوة .

أما مبدأ تقرير المصير الذى هو أساس برنامج ديغول فهو خطوة لا غبار عليها ، وهو ولا شك فى حاجة الى اطار عام يتحقق فيه ، وإيقاف الحرب والتهديد بالحرب من الجانبين أساس لهذا اطار . وخروج الجزائر من تحكم العسكريين وسيطرتهم أساس آخر لهذا الاطار والضمانات السياسية والادارية للوصول الى تقرير المصير

أساس من الأساس القوية لهذا الاطار ، وبدون هذه الأساس لا يمكن الوصول الى تقرير المصير .

وأغلب الظن أن هذه الأساس لا يمكن أن تضمنها الا هيئة دولية كالامم المتحدة . وفى ضمانها ما يشعر الجزائريين بجديّة العرض الذى تقدم به الجنرال ديغول ، وفى ضمانها ما يحمى فرنسا والجزائر على السواء من عبث العسكريين الفرنسيين الذين يعرقلون كل حل لا يفرضونه للمشكلة الدامية فى الجزائر .

ب - انه لابد أن يقف القتال تماما قبل كل شيء . وهو في نفس الوقت لا يعترف بالذين يقودون هذا القتال . أي أنه يريد منهم القاء السلاح دون شرط .

ج - انه هو الذي يحدد وقت الاستفتاء في أي فترة يراها خلال أربع سنوات من وقف القتال واستتباب الأمن !!

سيتم الاستفتاء - طبعا - في وجود جيش احتلال مقاتل تعدادهم نصف مليون جندي . وفي وجود كل الجهد الاستعماري المتسببة جذوره هناك منذ أكثر من مائة سنة .

د - الاستفتاء لا يمس منطقة الصحراء ، التي هي من أبداع فرنسا . !! فهو يقسم الجزائر قسمين ، قسميا يساوم عليه . وقسميا لا يشك هو لحظة في تبعيته لفرنسا !

والذي يزيد من عدم الاطمئنان الى نوايا دييجول ، هو أن هذا التصريح لم يصدر الا أثناء انعقاد دورة الأمم المتحدة ، وقبل مناقشة قضية الجزائر بقليل . وذلك بعد أن شعر أن فرنسا قد تتعرض لهزيمة ساحقة نجت منها في العام الماضي بأعجوبة . فأراد بهذا التصريح أن يظهر أمام الأمم المتحدة بمظهر الرجل المسالم الذي يعترف بحق تقرير المصير . لكي يكسب بذلك سنة يواصل فيها مناوئاته . وهو على أي حال لم يرتبط بشيء محدد !

وقد جاء رد حكومة الجزائر على دييجول مراعيًا لكل هذه الظروف . فكان حازما وكان سياسيا في نفس الوقت

إن الحكومة مستعدة للتفاوض مع دييجول في الضمانات اللازمة لعملية تقرير المصير وانها متمسكة بوحدة أرض الجزائر كلها مسجلة في نفس الوقت أن هذه أول مرة يعترف فيها رئيس حكومة فرنسا بأن الجزائريين لهم حق تقرير المصير ، وأن هذا الاعتراف لم يجرى الا بعد خمس سنوات من القتال الباسل الذي قام به شعب الجزائر فالفضل للثورة على أي حال

والسؤال الهام الآن هو : كيف سيكون موقف أمريكا عندما تطرح قضية الجزائر بعد أيام على الأمم المتحدة في السنة الماضية :

الكلمات الخطرة تهزم دييجول . . !!

في قصر بلفدير الواقع على شاطئ تونس ، اجتمع ١٢ رجلا أياما متواليه ، يبحثون مرحلة من أخطر مراحل حرب الجزائر الباسلة وطلب المجتمعون عدة وثائق هامة هي :

- ١ - نص بيان دييجول عن الجزائر
- ٢ - نص دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة وعلاقتها ببلاد افريقية التابعة لها
- ٣ - نص خطبة مندريس فرانس - رئيس وزراء فرنسا السابق - التي ألقاها في قرطاجنة سنة ١٩٥٤ . وأدت فيما بعد الى استقلال تونس

ولم يكن هذا كل ما بحثه أعضاء حكومة الجزائر وقادة جيش التحرير الجزائري . لقد قرروا استشارة كل الجيش المقاتل في قلب الجزائر ، على جميع المستويات . وبنظام الجيش الدقيق العجيب . ذهب الممثلون وجاؤوا عبر خط النصار على حدود الجزائر ، حتى اجتمعت لدى المجتمعين في قصر بلفدير كلمة : الجيش المقاتل ثم جاء محمد يزيد وزير الاستعلامات ومندوب الجزائر في الولايات المتحدة ، ينقل « جو » الأمم المتحدة ثم صدر بيان حكومة الجزائر أو بالأحرى رد شعب الجزائر على بيان دييجول

ودييجول في بيانه الشهير عن الجزائر ، أعلن لأول مرة أن الشعب له حق تقرير المصير لكي يختار بين الاندماج التام في فرنسا ، أو الاتحاد الفيدرالي معها ، أو الاستقلال التام

ولكن دييجول أحاط هذا الاعلان بتحفظات خطيرة ، جردت حق تقرير المصير من معناه

- وأبرز « المطبات » الخطيرة في بيان دييجول هي :
- ١ - انه يستفتي الجزائريين كأفراد لا كشعب جزائري ، لانه يعتقد أنه لا يوجد شيء اسمه : قومية جزائرية !

النص الرسمي لبيان دييجول عن مشكلة الجزائر

التقى دييجول خطابا فيما يرجع لمشكلة الجزائر وعرض على الجزائريين حلولاً ثلاثة :

١ - الاتحاد

٢ - الاتحاد الفيدرالي

٣ - الانفصال عن فرنسا

وهذا هو نص الخطاب بالكامل :

ان حالنا تحسنت وانها حال تختلف كثيرا ، وما كنا نعانى في الماضي أن تقدمنا يزداد يوما فيوما ، ومع هذا فيجب علينا ألا نكون مغتبطين بهذا الى حد بعيد ، حيث أننا ما زلنا متأخرين كثيرا في ميدان البحوث والقنابل الموجهة والاقمار الصناعية .

ومع هذا فان تغيرا ملموسا حدث ، وهذا التغير لمصلحتنا وان احسن شيء احرزناه هو أن الوحدة الوطنية أصبحت شيئا ملموسا وان الحكومة الحالية تتمتع بتشريعات وقوانين ثابتة مفيدة ، وان ماليتنا وعلاقاتنا مع الاجانب أصبحت طيبة الى حد بعيد ، كما أن وضع المواطنين والعمال والزراعيين أصبح وضعاً حسناً ، واننا نتمكن من أن نتفادي من أخطاء خفض العملة وقلة الانتاج .

الجزائر .. مشكلة دموية وصعبة الحل

ما زالت مشكلة الجزائر تواجه فرنسا ، ويجب علينا أن نجد لها من دون أن نتأثر بأقوال الذين يريدون أن يرغمونا على الانحياز لهذا أو ذاك .

واننا لن ننخدع ولن ننصاع للذين يريدون - قبل كل شيء - أن يراعوا مصالحهم قبل مصالحنا .

اننا دولة كبيرة ، ويجب علينا أن نعالج المشكلة على هذا المقياس

امتنعت أمريكا عن التصويت ، وكان هذا بمثابة صفعة لفرنسا . وفي هذه السنة كان واضحا أن أيزنهاور ضغط على دييجول لكي يخطو الى الامام خطوة .. لان أمريكا يزداد موقفها حرجا كل يوم ازاء الكتلة الآسيوية الافريقية ، التي أصبحت كتلة هامة في حياة العالم لا يمكن تجاهلها . وقد أصدر أيزنهاور بيانا رحب فيه ببيان دييجول متمنيا أن يؤدي الى حل قضية الجزائر .

وفي تقرير عن الموقف في واشنطن ، جاء : أن صحفيا أمريكيا سأل أيزنهاور : هل معنى هذا أن أمريكا ستصوت مع فرنسا في الامم المتحدة ؟ فتهرب أيزنهاور من الاجابة ، وقال : ان هذا يقتضي دراسة أكثر للبيان . وفهم الحاضرون من ذلك أن أمريكا لا تريد أن تتورط في تأييد « كل » ما في بيان دييجول . وانها تريد أن تؤيده كخطوة عامة فحسب .

ويقول التقرير : ان أيزنهاور طلب تقريراً من وزارة خارجيته عن بيان دييجول . وأن روبرت مورفي وكيل الوزارة لشئون افريقية قدم له تقريراً نصح فيه بعدم التورط في تأييد بيان دييجول قبل معرفة رد الفعل . وقال التقرير : ان بيان دييجول فيه أشجع تنازل استطاع سياسي فرنسي أن يقدم عليه . ولكنه أحاط حق تقرير المصير بشروط يصعب قبولها . كما أنه لم يسلم بمبدأ المفاوضة مع الذين يقودون القتال فعلا .

ولكن أيزنهاور رأى أن يصدر بيانا هاما ، لانه وعد دييجول بأن يؤيد أي بيان له يعترف فيه بحق تقرير المصير للجزائر .

ومعنى ذلك أن أمريكا ما زالت تفضل مصالحها الاستراتيجية في التحالف مع فرنسا ، على مناصرة شعب يحارب ضد عدوان مسلح .

بروح عالية حتى تمكن الجزائريين أنفسهم أن يقرروا مصيرهم وأن يختاروا الوضع الذي يناسبهم .

وجدير بالذكر أن أعمالا كثيرة قامت من أجل فصل الشعب الجزائري عن فرنسا .

ويجب علينا أن نعمل ما هو في استطاعتنا لنحصل على الاستقرار اللازم وبعد ذلك يتسنى لنا أن نجد حلا للمشكلة .

ومن أجل هذا من اللائق أن أقرر بأن هناك فرقا بين حالنا في الجزائر منذ ثلاثة أعوام ، وحالنا الآن ، وأن جيشنا يقوم برسائلته على أحسن وجه ، وأنه يناضل بشجاعة فذة . وفي الوقت نفسه له صلة تامة مع الشعب الجزائري وأنه لم يسبق للسلطات العسكرية أن تؤدي هذه الخدمات للمدنيين الجزائريين من قبل .

ويجب على أن أذكر أن ٢٠ ألف جندي من المسلمين يحاربون معنا جنبا لجنب وأنهم أن لم يقوموا بواجبهم ، فإن هناك الكارثة الكبرى وكذلك تصب علينا الكارثة إذا لم نتمكن من استمالة الشعب الجزائري الينا .

وهذا ما يدعونا إلى أن نكون عند حسن ظن الجميع ، الجنود الذين يحاربون معنا والشعب الجزائري .

انتخابات اقليمية في العام القادم

ان الحل الثاني للقضية أن يكون في استطاعة جميع الجزائريين أن يشاركوا في الانتخابات العامة وأريد بهذا ألا يكون هناك أي فرق بين الجزائريين المسلمين وغير المسلمين حيث أننا قررنا المساواة بين جميع العناصر .

وبفضل هذه الاجراءات استطاع المسلمون أن ينالوا الاغلبية في عدة مناطق انتخابية .

ويمكننا أن نعتبر هذا التغيير في مجرى الانتخابات بأنه ثورة على العهد القديم .

وفي الثامن والعشرين من شهر سبتمبر الماضي وافق الجزائريون على الدستور الفرنسي في الاستفتاء الذي أجرى في فرنسا وفيما وراء البحار وفي الجزائر نفسها وقرروا أنهم يربطون مصيرهم بمصير فرنسا .

وفي الثلاثين من نوفمبر الماضي انتخبوا نوابا عنهم في المجلس الوطني .

وفي التاسع عشر من ابريل الماضي انتخبوا نوابا في المجالس البلدية .

وفي الثلاثين من شهر مايو انتخبوا أعضاء لمجلس الشيوخ في فرنسا .

وان هذه الانتخابات أجريت في حرية تامة ولم تنتهك قواعد الحرية الا في أماكن قليلة معدودة .

ويلاحظ أن الذين ساهموا في هذه الانتخابات في القرى والبلاد الكبيرة كان عددهم كبيرا جدا ، أما في الاستفتاء فكان الجزائريون يتجاوزون هم والرغبة الملحة التي قدمتها لهم فرنسا .

وعلى كل حال ، فالأبواب مفتوحة على مصراعيه للجزائريين . وبمجرد رجوع المياه إلى مجاريها واستقرار الأمن والسلام ، فإن الأمور تصبح أحسن بكثير من الآن .

وستهتم الحكومة بإقامة انتخابات للمحافظات في العام المقبل ، وبذلك يتسنى لنا أن تكون لنا مجالس استشارية إدارية واقتصادية واجتماعية . وهذه المجالس يمكنها أن تدلي بأرائها لدى المدير العام للشئون الاقتصادية .

سياستنا . . إتاحة الفرصة للجزائريين ليعيشوا أجراما

ان سياستنا التي ترمي لانهاء المشكلة الجزائرية لا تعتمد فقط على الاستقرار واعطاء الجزائريين حقهم في تقرير المصير ، ولكنها تهدف إلى - في الوقت نفسه - القيام بعمل إنساني وخاصة أن حال الجزائريين حال تدعو إلى الشفقة وأن الشعب الجزائري يتضاعف كل خمسة وثلاثين عاما .

وهذا الشعب يسكن فوق أرض ضعيفة وليس فيها مناجم ولا مصانع ولا أنهار ولا قوة كهربية . وأن ثلاثة أرباع الشعب يعيش على هلمش الحياة .

ويجب أن يكون برنامج الحكومة يرمى - قبل كل شيء - لاتاحة الفرصة للشعب الجزائري أن يعيش عيشه كريمة ، وأن تتمكن الطبقة المتعلمة من وجود مجال واسع لتعمل فيه ، كما أن الحكومة تسعى جاهدة لأن تستخدم ما لديها من الامكانيات حتى تستغل الاراضي الجزائرية كما تستغل مناجمها على نطاق واسع .

ومع هذا فإن الحكومة مصممة على القيام بمشروعات اقتصادية ذات أهمية ، كما أنها تود - بكل قواها - أن تطبق القوانين الاجتماعية ، ولن تتأخر الحكومة عن إبراز هذا من حيز القول الى حيز العمل .

الجزائر القليلة في ازدهار تام

وستتاح الفرصة للجزائر أن تعتمد على فرنسا حيث أن الحكومة قررت أن تمدها بـ ٢٠٠ مليار فرنك زيادة عن التكاليف التي تتحملها الحكومة في الادارة المدنية والمشروعات الاخرى .

وتنفذ لهذا البرنامج فإن الحكومة قد تمكنت من أن تقيم في مدة عشرة أشهر ما يقرب من مائة مصنع وانها علاوة على ذلك وزعت على المسلمين الجزائريين ما يربو على ثمانية آلاف هكتار من أجود الاراضي وأتاحت الفرصة لخمسين ألف مسلم جزائري أن يجدوا العمل اللازم في فرنسا .

أما في ميدان التعليم فقد اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة لفتح أبواب المدارس لـ ٨٦٠ ألف تلميذ بدلا من ٧٠٠ ألف كانوا يترددون على المدارس سنة ١٩٥٨ .

وأما في عام ١٩٥٧ فإن عدد الاطفال كان لا يتجاوز ٥٦٠ ألفا . وبعد مضي ستة أشهر فإن بترول هاسي مسعود سيصل الى ميناء بيجايا .

وبعد مضي عام من تاريخه سيصل بترول عجيل الى خليج قابس بتونس .

وفي عام ١٩٦٠ سنتمكن من أن نوزع غاز هاسي الرمل في عاصمة الجزائر وفي وهران وبعد ذلك سيوزع في عنابة .

ويجب على فرنسا أن تعمل جاهدة على تنفيذ هذا البرنامج وأن تتعاون في القيام بهذا العبء الثقيل وأن فرنسا وحدها هي التي يمكنها أن تقوم بهذا العمل ومن دون شك بعد مضي خمسة عشر عاما ستكون الجزائر بلدا مزدهرا وسيكون انتاجه انتاجا قويا .

الاستفتاء

وبفضل استتباب الامن وتطبيق القوانين الديمقراطية والاجتماعية يمكننا أن نقول بأن الوقت الذي يتسنى فيه للرجال والنساء في الجزائر أن يقرروا مصيرهم في حرية تامة ليس ببعيد .

واعتمادا على رغبة الجزائريين وعلى مصالح فرنسا وعلى ما ينتظره العالم في الجزائر لانتهاء المشكلة أقرر أن تقرير مصير هذا البلد أصبح ضرورة ولهذا فباسم فرنسا وباسم الجمهورية واستنادا الى الحقوق التي خولها اياى الدستور لاستشارة المواطنين (واني للقيام بهذا الواجب أطلب من الله أن يمد في حياتي وأن يستجيب لي الشعب) ألتمزم بأن أطلب من الجزائريين ما نوع رغبتهم ؟ وما المصير الذي يقررونه لانفسهم ؟ كما أطلب من الشعب الفرنسي أن يوافق الموافقة التامة على ما يتخذه الشعب الجزائري من اجراءات

اربع سنوات بعد استقرار الامن

اني استشير الشعب الجزائري فردا فردا لانه منذ خلق العالم لم نسمع بأن الوحدة كانت في الجزائر وأن الشعب الجزائري كان يتمتع بسيادته حيث أن الجزائر احتلتها القرطاجينيون والرومان والفندال والبيزنطيون والعرب والسوريون وعرب قرطبة والأتراك والفرنسيون وأن هؤلاء جميعا احتلوا الجزائر من دن أن يكون هناك حكومة جزائرية .

لن نفرط في أصدقائنا .. ولا في الصحراء

وعلى كل حال إذا قرر الجزائريون اللجوء الى تطبيق هذه الفكرة الحاطة فان الجزائريين الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلي عنهم فرنسا ، وستعمل ما في استطاعتها بأن تجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم .

ويجب أن أقول أن استغلال البترول وشحنه الذي هو عمل من أعمال فرنسا وأن للعرب فائدة فيه ستحافظ عليه ولن ندعه للغير ولو أدى ذلك الى متاعب كثيرة .

للجزائريين أن يكونوا فرنسيين إذا أرادوا

والطريقة الثانية هي الادماج وهي المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من مسلمين وغيرهم . وهذا الادماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والادارية والشرعية وجميع المصالح الحكومية وأن يتمتعوا بجميع الماهيات والرواتب والتأمين الاجتماعي والتعليم المهني كما يتمتعون بجميع المزايا التي من خصائص الفرنسيين أنفسهم في فرنسا .

ان الادماج يخول لهم الحق في حرية العمل في جميع أراضي الجمهورية وأن تكون لهم جميع الامتيازات التي للفرنسيين دون مراعاة للديانة التي يدينون بها ويصبحوا بفضل هذا جزءا لا يتجزأ من المجموعة الفرنسية وأن بلادهم تصبح جزءا لا يتجزأ من الاراضي الفرنسية التي تمتد من دنكرك الى تمنازيسن .

الفيدرالية

وهي الطريقة التالية لحل المشكلة :

وبهذه الطريقة يمكن للجزائريين أن يشكلوا الحكومة الجزائرية وأن الوزراء كلهم يكونون جزائريين وتعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا وترتبط معها برباط وثيق في ميسادين الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية .

أما ما يرجع لتاريخ الانتخابات فاني اعين ذلك في الوقت المناسب وعلى كل فان هذا لن يتعدى أربع سنوات وذلك بعد أن يستتب الامن في البلاد بحيث تزول تماما الاغتيالات والاعتداءات حتى يقل ضحاياها عن ٢٠٠ نسمة في العام .

ان المدة التي يستوجب فيها الانتخابات تكون المدة التي تستأنف فيها الحياة من جديد ويستأنف نشاط البلاد في كل الميادين وهي في الوقت نفسه المدة التي يفرج فيها عن المعتقلين والمسجونين .

الانفصال عن فرنسا

ما الوضع الذي سيختاره الجزائريون بعدما يستتب الامن ؟ يمكن أن نلخص ذلك في ثلاثة مسائل أو ثلاثة حلول ويجب أن تكون هذه الحلول لمصلحة الجميع ولمصلحة فرنسا أن تكون ظاهرة لا يعترضها اللف والدوران وأن الحلول الثلاثة لن تكون الا بعد اجراء انتخابات وهي :

- الانفصال الذي يفضلته يعتقد بعض الساسة أنهم يجدون فيه الاستقلال والحرية وأنه بعد ذلك تخرج فرنسا من الجزائر حيث أن الجزائريين قرروا ذلك وهذا ما يساعدهم على أن يستغلوا خبرات بلادهم من دون أن يعتمدوا على فرنسا ويشكلوا نوع الحكومة التي يريدونها .

واني أعتقد أن هذا النوع من التفكير غير معقول بل سيجر حتما الى كارثة كبيرة ..

وبما أن الجزائر وصلت الى هذه الدرجة من الرقي بفضل فرنسا وبما أن العالم كله يشهد بذلك - وأقول بكل صراحة - فان هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما الى الفوضى ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تستولى الشيوعية بسيطرتها ونفوذها .

وأنا أقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية وانهم ان تعادوا في تنفيذ هذه الخطة فان فرنسا تقرر من الآن أنها لن تتحمل هذه التكاليف الباهظة من أجل قضية لا فائدة من ورائها .

وفي هذه الحال فإن النظام الداخلي في الجزائر يكون خاضعا للنظام الفيدرالي بحيث ان الجاليات الفرنسية والعربية والقبائلية والإباضية وغيرها من الجاليات التي تسكن وطننا واحدا تجد الظروف المواتية لها لتعيش عيشة هادئة .

الثورة لا مبرر لها

ومما لا شك فيه أننا منذ عام أحرزنا تقدما نتيجة للانتخاب الموحد الذي قررناه وساهم فيه جميع السكان من مسلمين وغير مسلمين وكانت النتيجة أن نال الجزائريون المسلمون الاغلبية الساحقة وهذا يدل على أن تقرير مصير الجزائريين أصبح في أيديهم وبعد أن يستتب الأمن وترجع المياه الى مجاريها فإن لشعب الجزائر أن يصرح بما يتغيبه لنفسه وخاصة أن الحكومة صرحت باتاحة الفرصة لجميع السكان في المساهمة في الانتخابات التي ستجرى بعد الاستقرار التام .

وان هذه الانتخابات ستكون الحد الفاصل لانتهاء المشكلة الجزائرية

الجميع يشترك في الانتخابات

فاذا كان الذين يشرفون على الحركة التي تسعى لحصول الجزائر على الاستقلال يريدون استعمال حقوقهم فإن لهؤلاء الحق في المشاركة في الانتخابات التي ستجرى في الجزائر ولهم ان أرادوا أن يشرحوا برامجهم حيث أن الابواب ستكون مفتوحة على مصساريهم لهم ولغيرهم .

ولا شك أن هؤلاء الذين يقومون بإدارة القوة لا يودون المشاركة في الانتخابات مخافة أن تتلفهم العدالة لئديتهم عما اقترفوه من الجنايات .

وعلى هذا فمن واجب هؤلاء أن يتصلوا بالمسؤولين ليصححوا أوضاعهم حتى يتمكنوا من الرجوع للجزائر للقيام بمهمتهم التي ترمي الى المساهمة في الانتخابات .

وانني كما عرضت على هؤلاء ايقاف القتال فاني أقول لهؤلاء الذين يحاربون فرنسا : انها لن تتعرض لرجوعهم للجزائر وستسمح لهم

بأن يشتركوا في الانتخابات ليبدوا آراءهم بكل حريتهم .
لماذا أذن هذه المعارك الدامية بيننا ؟ هذه المعارك التي ما زالت السبب في اراقة دماء الجزائريين والفرنسيين .

فرنسا لن تتفاوض جيش التحرير .

ان فرنسا لا تعترف بهؤلاء الذين استولى عليهم الغرور وحاولوا أن يفرضوا ارادتهم ودكتاتوريتهم بالقوة وانها لن ترضى بأي وجه من الوجوه بأن تعاملهم وأن تتفاوض معهم فيما يختص بمصير الجزائر .

ان فرنسا تعرف حقائق الامور ولن تلجأ الى هذه الطريقة لان التفاوض معهم معناه الاعتراف الصارخ على الآخرين الذين يريدون البقاء مع فرنسا .

ان مصير الجزائر موكول الى أبنائها غير أن هذا المصير لا يقرر بالقوة وانما يقرر بحرية تامة دون اضطهاد من هذا او ذاك .

ومن أجل هؤلاء الذين يريدون أن يكون الاقتراع اقتراعا حرا نزيها فإن فرنسا تعمل ما في وسعها بأن تتيح لهم الفرصة لكيلا تؤثر على الناخبين أية قوة .

هذا العمل يشرف فرنسا

وقبل أن يحل أجل الانتخاب يجب علينا أن نعمل كثيرا حتى تستأنف العلاقات الطيبة ويستتب الأمن وتتمكن الجزائر من تقرير مصيرها وانني أضع في خدمة الجزائر جميع امكانياتي بصفتي الشخصية .

وعلى كل حال فإن الاجراءات من أجل الانتخابات المقبلة ستوضع في الوقت المناسب وستدرس درسا شافيا وأن الطريق لذلك قد مهد وأن الامر بتطبيق تقرير المصير قد أصبح رسميا وأن هذا كله عمل يشرف فرنسا .

الذي نص عليه بيان جبهة التحرير الوطني في غرة نوفمبر سنة ١٩٥٤ - الهدف الاساسي للثورة الجزائرية - كما هو في حد ذاته وسيلة ديموقراطية وسنمية بالنسبة للشعب الجزائري تمكنه من بلوغ استقلاله الوطني .

وحق تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق هيئة الامم المتحدة ، والذي يعنى تمكين الشعوب من التصرف في نفسها حسب مشيئتها يرد للشعب الجزائري من جديد ممارسة سيادته الوطنية التي انتزعها منه مؤقثا غزو عسكري لا يمكن بوجه من الوجوه ان يكتسب صبغة شرعية .

ان الكيان القومي الذي تشكله الجزائر ووحدة شعبها الاجتماعية ما هما في الواقع الا عناصر موضوعية جوهرية لا يجوز اغفالها .

وكل تطبيق لمبدأ تقرير المصير يتجاهل هذه الحقائق راميا من وراء ذلك الى تفكك هذا الكيان وجعله طوائف من الاجناس والاديان ما هو الا ضرب من الازعاج .

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر من جديد بمبدأ وحدة الثروات الوطنية التي لا تقبل الجدل ، وتزعم عن اصرار وعزم الشعب الجزائري في معارضته لكل محاولة ترمي الى التقسيم . وتلفت نظر الرأي العام العالمي الى الخطورة الكامنة في كل ما من شأنه ان ينال من هذه الوحدة وهذا الكيان . وكل محاولة من هذا القبيل بدلا من ان تسهم في إيجاد حل للفضية الجزائرية ستؤدي حتما الى استفحال خطورة الموقف وتعريض السلام والامن الدوليين الى تهديد دائم .

اما الثروات التي تحتويها الصحراء ، فالتنقيب عنها واستغلالها لا يمكن بأي وجه من الوجوه ان يتحول الى ملكية خاصة وهذه الثروات التي تعتبر مصدر التقدم الانساني بالنسبة للجزائر وشمال افريقيا قبل كل شيء ، لا يمكنها الا أن تفسح المجال أمام تعاون واسع مثمر لخير الجميع .

ومن جهة أخرى فمن حرية اختيار الشعب الجزائري باستشارة

البيان الذي أدلت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

على اعتاب السنة السادسة للحرب ، وبينما تستعد الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنظر من جديد في القضية الجزائرية ، وبينما تجري مقابلات هامة على الصعيد الدولى تبشر بتحقيق أمل العالم في السلام تتجه الانظار نحو الجزائر .

ان جميع شعوب العالم تتطلع الى اليوم الذي يعود فيه السلام الى هذه الارض الافريقية التي لا زالت تجرى على أديمها حرب ضروس كان ضحيتها حتى الآن ما يناهز المليون من الضحايا .

لقد اضطر الشعب الجزائري اضطرابا - بسبب الاستعمار - الى حمل السلاح . وحكومته الجمهورية الجزائرية المؤقتة اذ تؤكد اليوم من جديد عزمها وتصميمها على مواصلة الكفاح الى أن يتحرر الوطن تعلن أنها لن تترك أية فرصة تمضي دون أن تتيح للسلام الاسباب الكفيلة بعودته .

لقد اعترف رئيس جمهورية فرنسا على الملأ باسم فرنسا - في التصريح الذي أدلى به في السادس عشر من سبتمبر سنة ١٩٥٩ - اعترافا صريحا بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم .

اذن لقد أصبح معترفا للشعب الجزائري أخيرا بحقه في تقرير مصيره حسب مشيئته ولم يكن هذا التطور ممكنا لولا استبسال الشعب طيلة خمس سنوات ، وصموده في كل هذه المدة لحرب دموية ترمي الى إعادة احتلاله من جديد ، وهو تطور لم يكن ممكنا أيضا لولا اصرار جبهة التحرير الوطني ، ومعها جيش التحرير الوطني على القتال وعلى المضي فيه من أجل التحرر الكامل ، طالما ظل ذلك ضروريا ، كما أن هذا التطور لم يكن ممكنا أيضا الا بفضل مؤازرة جميع الشعوب الشقيقة والصديقة وتأييد الرأي العام العالمي لنا - لقد ظل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها - وهو

الشعب الفرنسي ما هو الا تنكر صريح لحق تقرير المصير ..

ان الاستقلال الذى يأتى نتيجة لاستفتاء الشعب الجزائرى لن يكون مصدرا للفوضى والبؤس ، بل بالعكس سيكون كل تقدم حقيقى موقوفا على هذا الاستقلال ، فهو الضامن لحرية الافراد والكفيل بسلامة الاشخاص ، وهو الذى سوف ييسر ارساء قواعد وتشديد بناء المغرب ، ويتيح التعاون مع جميع البلدان ..

واذا ما حددت هذه المبادئ بدقة ووضوح أصبح من البديهي الا يكون الرجوع الى الاقتراع العام الا بعد عودة السلام واستتبابه ..

ان « التهدة » التى معناها استمرار الحرب فى ضراوة متزايدة لا يمكن أن تحمل السلام للجزائر ..

ان حرية اختيار الشعب الجزائرى لا يمكن أن تمارس تحت ضغط جيش احتلال قواته أكثر من نصف مليون ، وما يعادله من رجال الدرك والشرطة والميليشيا ، كما لا يمكن ممارستها تحت ضغط الطائرات والدبابات والمدافع ، وضغط أجهزة ادارية عرفت بتغاليدها الراسخة فى فن تزوير الانتخابات ..

ثم أن حرية الاختيار هذه لا يمكن أن تتحقق كاملة ما دام ربع سكان البلاد بين سجين ومعتقل ومبعد .. وكلها مشاكل تستدعى البحث والاستقصاء ..

وعليه فالحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية المعترف بها الى حد الآن من طرف عدة دول ، هى وحدها الامينة والقيمة على مصالح الشعب الجزائرى حتى يتمكن هذا الشعب من الافصاح بكامل الحرية عن ارادته ، وهى الحكومة التى تقود وتشرف على مقاومة الشعب الجزائرى وعلى معركة التحرير التى يخوضها جيش التحرير الوطنى ..

اذن لا عودة للسلام الا بعد الاتفاق معها ..

وهكذا يمكن للسلام أن يعود حالا ، ومن أجل هذا فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول فى مباحثات مع الحكومة الفرنسية لمناقشة الشروط السياسية والعسكرية التى يستوجبها ايقاف القتال ، مع دراسة الشروط والضمانات الكفيلة بتطبيق حق تقرير المصير

الدار القومية للطباعة والنشر
شركة ذات مسئولية محدودة
٢ شارع طلعت حرب - القاهرة
ص . ب ٢٣٩٨

مطبوعات الدار القومية للطباعة والنشر الاشتراك السنوى (٥٢ عدد)

	في السودان	في الكويت	في الأردن	في العراق	في لبنان	في المملكة السعودية	في الاقليم السورى	في الاقسام المصرى	
كتب سياسية	١٥٠ قرناً	٧٥ أنه	٢٥٠ فلسا	٢٥٠ فلسا	٢٥٠ قرناً	١٠٠ قرناً	٢٥٠ قرناً	١٥٠ قرناً	كتب سياسية
كتب قومية	١٠٠ قرناً	٥٠ قرناً	١٧٠ قرناً	١٧٠ قرناً	١٧٠ قرناً	٦٦٥ قرناً	١٧٠ قرناً	١٠٠ قرناً	كتب قومية
كتب ثقافية	٢٥٠ قرناً	١٢٥ قرناً	٤٢٠ قرناً	٤٢٠ قرناً	٤٢٠ قرناً	١٦٦٥ قرناً	٤٢٠ قرناً	٢٥٠ قرناً	كتب ثقافية
روايات عالمية	١٥٠ قرناً	٧٥ قرناً	٢٥٠ قرناً	٢٥٠ قرناً	٢٥٠ قرناً	١٠٠٠ قرناً	٢٥٠ قرناً	١٥٠ قرناً	روايات عالمية

ترسل الاشتراكات بعنوان: الدار القومية للطباعة والنشر

٢ شارع طلعت حرب بالقاهرة